

ترجمات



اعتقال ابن تيمية ودلالته في التاريخ والتاريخ

The Historical and Historiographical Significance
of the Detention of Ibn Taymiyya

دونالد ب. ليتل
(Donald P. Little)

ترجمة:

د. أحمد محمود إبراهيم

مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية
بكلية دار العلوم جامعة القاهرة



مركز نهوض
للدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

اعتقال ابن تيمية ودلالته في التاريخ والتاريخ

The Historical and Historiographical Significance
of the Detention of Ibn Taymiyya

• دونالد ب. ليتل •

(Donald P. Little)

ترجمة:

د. أحمد محمود إبراهيم

مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية
بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

الفهرس: ◀

٤ بين يدي الترجمة
١٦ الترجمة

◀ بين يدي الترجمة:

(1)

■ ليس من غرضي في هذه الكلمة الموجزة التي أريد لها أن تكون تمهيداً لترجمة هذه الدراسة المهمة التي كتبها المستشرق الأمريكي الكبير دونالد ب. ليتل (Donald P. Little) التعريفُ بابن تيمية أو بسطُ القول في سيرة حياته الحافلة، فذاك أمرٌ أضحى معروفاً لمن له أدنى اشتغالٍ بتاريخ الفكر الإسلامي عموماً، وللمهتمين بـ"التراث التيمي" وما يتصل به من بحوثٍ ودراساتٍ على وجه الخصوص، فضلاً عن أن هذه الدراسة التي نهد لها قد أجملت القول في هذه الناحية إجمالاً حسناً يجعل تناولها مرةً أخرى تكراراً مُملاً، لا معنى له ولا طائل من ورائه.

وإذا كان ابن تيمية يشترك مع كثيرٍ من علماء عصره في سعة العلم بالإسلام عقيدةً وتشريعاً، والعكوف الطويل على دراسة مفردات العقيدة ومسائل التشريع دراسةً نظريةً مجردةً، فقد امتاز عنهم بسمتين بارزتين: إحداهما: الاستقلالُ الفقهيُّ، الذي يجعل نسبته إلى المذهب الحنبلي بإطلاقٍ نسبةً يستوي فيها مع غيره من الحنابلة أمرًا تنقصه الدقة ويُعوّزُه التحقيقُ، في ظلّ ما اشتهر به من المصير إلى أقوالٍ وإصدار فتاوى تُخالف ما استقرّ عليه رأيُ المذهب؛ وهو ما لاحظته - بذلك - جولد تسيير (Ignaz Goldziher) قديماً، فقرر أن ابن تيمية لم يكن ينتمي إلى مدرسة فكرية بعينها، وإنما كان "مسلمًا مستقلاً"، وهو الرأي الذي وافقه عليه لاحقاً إرفن روزنتال (E. I. J. Rosenthal)⁽¹⁾.

ورغم ذلك، فقد ظلّ ابن تيمية يُنظر إليه فترةً مديدةً بوصفه ممثلاً للمدرسة الحنبلية خلال العصر المملوكي الأول (784-648م) خصوصاً، وخلال الطور المتأخر من تاريخ المذهب

(1) E. I. J. Rosenthal, Political Thought in Medieval Islam, Cambridge (1962), p. 52, n. 84.



الحنبلي على وجه العموم، أو قل إن شئت الدقة: كان يُنظر إليه بوصفه أكبر ممثلٍ لهذه المدرسة، التي لم يخرج فقهاؤها عن أفكاره واجتهاداته إلا على جهة النُدرة والاستثناء. وإنما أورت الباحثين هذا الانطباع تلك الدراسة الشهيرة التي كتبها هنري لأووست أحد أوسع المستشرقين اهتمامًا بابن تيمية في القرن العشرين، وهي الدراسة الموسومة بـ "نظريات ابن تيمية في السياسة والاجتماع"^(١).

ثم كان أن انحسرت هذه الفكرة بعض الشيء بأثرٍ من الدراسات الحديثة التي تناولت جوانب شتى من سيرة ابن تيمية وأفكاره ونظرياته، فيما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ "الدراسات التيمية ما بعد هنري لأووست". فوجد كاترينا بوري (Caterina Bori)، على سبيل المثال، تنتهي إلى "دحض الفكرة السائدة القائلة بأن ابن تيمية كان أبرز المؤثرين في المدرسة الحنبلية الشامية في القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري)"^(٢)، وتقرّر أن "الناظر في المصادر الحنبلية وغيرها من الكتب المناصرة للمذهب الحنبلي يجد تعددًا واختلافًا في الموقف من ابن تيمية، حسب علاقة أصحاب هذه المصادر به، وموقفهم منه، وحسب مرجعياتهم الفقهية المذهبية أيضًا"، بل إنها قطعت بأن "ما يراه المؤرخون المعاصرون من أن ابن تيمية يمثل المدرسة الحنبلية المتأخرة هو رأي بعيد غير مُسلّم به"^(٣).

ولعل هذا الاستقلال الفقهي الذي وسّم شخصية ابن تيمية قد حمله على التعامل مع مسألة "الانتساب المذهبي الصارم" و"سلطة المذاهب ومرجعيتها" بقدر غير قليل

(١) ترجمها إلى العربية بهذا العنوان محمد عبد العظيم علي، وقدّمها وعلّق عليها مصطفى حلمي، الإسكندرية، ١٩٧٩م. وراجع أيضًا: كاترينا بوري، ابن تيمية وجماعته: المرجعية والصراع في محيط ابن تيمية، ضمن كتاب: ابن تيمية وعصره، تحرير: يوسف ربوبورت، شهاب أحمد، ترجمة: محمد بوعبد الله، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ٤٠.

(٢) كاترينا بوري، ابن تيمية وجماعته: المرجعية والصراع في محيط ابن تيمية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) السابق، ص ٤٠، ٧١.

من التحرُّر والمرونة، وأتاح له - من جهةٍ أخرى - تكوين جماعةٍ من الأتباع والمريدين تتجاوز في انتماءاتها المذهبية الانتسابَ الفقهي إلى المذهب الحنبلي، فلا جرم كان جُلُّ تلاميذه ومريديه من غير الحنابلة^(١) على مستوى الفروع الفقهية، وإن كانوا حنابلةً (أو أثريين) على مستوى الاعتقاد. وربما كان هذا التحرُّر المذهبي - فيما أحسب - أكبرَ العوامل التي أسهمت في تضخُّم نفوذه في الأوساط العلمية والشعبية تضخُّمًا بات يُشكِّل ما يمكن تسميته بـ"ظاهرة ابن تيمية" في العصر المملوكي، وهي الظاهرة التي دفعت به إلى طريق الصدام مع سلطة الدولة من جهة، وسلطة النخبة العلمية، من جهةٍ أخرى.

وأما السمة الأخرى التي تفرَّد بها ابنُ تيمية بين أقرانه ومعاصريه، فتتمثَّل في تلك النزعة الإصلاحية المتوهجة التي اشتهر بها، وأورثها تلاميذه ومريديه من بعده. وقد امتدَّ نطاقُ هذه النزعة امتدادًا مدهشًا؛ بحيث لم تقتصر على القضايا الدينية المحضة في أبواب الفقه والاعتقاد وقضايا الأخلاق والتصوف، وإنما شملت مسائل الإدارة اليومية للدولة الإسلامية التي كان يتطلَّع إلى التوفيق بينها وبين مطالب الشريعة التي شغلت من مشروعه الإصلاحي نقطة الوسط وعمود الارتكاز^(٢).

وتبئى هذه النزعةُ الإصلاحيةُ عن إدراك ابن تيمية لما طرأ على الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية في عصره من وجوه النقص والاختلال، وعن رؤيته للدور الذي يتعيَّن على العلماء النهوضُ به في المجتمع الإسلامي؛ إذ كان ينظر إليهم بوصفهم الطائفة المنوطة بها تفسيرُ الشريعة وصياغةُ قواعد الاعتقاد، فضلًا عن اضطلاعها بدورٍ مهمٍّ في إرشاد الأمة وتوجيه الدولة إلى ما عسى أن يحقق المصالح الشرعية. هذه هي الصورة المثالية التي رسمها

(١) السابق، ٧١.

(٢) عن منزلة الشريعة وموقعها في مذهب ابن تيمية ونظريته السياسية، انظر: هنري لاووست، نظريات ابن تيمية في السياسة والاجتماع، ص ٣٦-٣٨.



ابن تيمية للعلماء، واجتهد ما وسعه الاجتهادُ في أن تكون سيرته حياته ترجمةً أمينَةً لها، مهما صادف في سبيل ذلك من محنٍ وأزماتٍ، ومهما عرّضه ذلك لانتقاد العلماء وإيذاء الدولة. وما أكثر ما وجّه الشيخُ سهام النقد والمؤاخذه لمن نكص أو تقاعس عن أداء ما تفرضه عليه أمانةُ العلم من واجبات، منكبًا على الدنيا، مشغولًا بزخرفها الباطل، غير حافلٍ بتطبيق العلم في الواقع^(١). ومن هنا فقد بدا حريصًا على تقوية نفوذ العلماء وتعزيز سلطانهم، حتى إنه ينص على أن أولي الأمر صنفان: هما الأمراء والعلماء^(٢)، مقررًا أن "العلماء" أضحوا حراس الإسلام بعد انقضاء العصر الذهبي للإسلام أيام الخلفاء الراشدين، قاصدًا بهذا أن يَصِلَ حاضر الأمة بهذا العصر^(٣).

بهذه الرُوح الإصلاحية - بقطع النظر عن تقييمنا للأصول التي قامت عليها أو النتائج التي آلت إليها - استقبل ابن تيمية عصره، بكل ما كان يموج به في تصوره من ألوان الاختلال وضروب الشذوذ عن جادة الشريعة، فوجد نفسه في كثيرٍ من الأحيان معارضًا للدولة، مُخاصمًا لعلماء عصره، ولا سيما العلماء الرسميين الذين كانوا يمثّلون ذراعًا مديّةً للسلطة السياسية. وقد نشأ عن هذا الصدام وتلك المخاصمة ما عُرف في الأدبيات التاريخية بـ"محن ابن تيمية"، موضوع هذه الدراسة.

على أن علاقة ابن تيمية بالدولة المملوكية كانت من التعقّد والتركيب بحيث يغدو مجانبًا للصواب اختزالها في حُكمٍ حَدِّي قاطع يُصنّف الشيخُ تبعًا له معاديًا للدولة بإطلاق أو مؤيدًا لها بإطلاق، بل الصحيحُ - فيما أرى - أن ثمة مساحةً بينيةً بين المعاداة

(١) انظر: هنري لاؤوست، مرجع سابق، ص ٧١-٧٣.

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق: علي العمران، مكة: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص ٢٢٨.

(3) E. I. J. Rosenthal, op. cit., p. 56.

والتأييد وقف فيها ابنُ تيمية، الأمر الذي سمح له بمناصرة الدولة وتأييدها إذا وجد ما يُوجب النُّصرة والتأييد، على نحو ما تبدَّى - مثلاً - في موقفه من المغول^(١)، أو بمعارضتها معارضةً بلغت حدَّ العداوة إذا كان ثمة ما يدعو إلى اتخاذ هذا الموقف. وهو في الحالين جميعًا بدا متقبلاً بنية الدولة المملوكية، غير معارض للديكتاتورية العسكرية التي قامت عليها، على حدِّ تعبير إرفن روزنتال^(٢). فعلى الرغم من أنه كان يُحِلُّ المسلمين من طاعة ما يناقض أوامر الله أو ينتهك حدوده، فإنه لم يدعُ قطُّ إلى الخروج على الحُكَّام (وهم سلاطين المماليك في عصره)، وهو ما يظهر جلياً في إشفاقه من وقوع الفتنة. وبدلاً من الدعوة إلى الخروج على السلطة الحاكمة، نراه يناشد مَنْ يتقلَّدون الولاية بتحري الإخلاص لله، والخوف منه، والتوكل عليه، والإحسان إلى الخلق، والصبر على أذاهم، وحُسن النِّيَّة للرعية^(٣)، وهي المعاني التي أودعها - وغيرها من المعاني الإصلاحية - كتابه الشهير "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية".

وفي ضوء هاتين السمتين - وهما الاستقلال الفقهي، والنزعة الإصلاحية المتوقدة - يسعنا تفسير ما حظي به ابنُ تيمية من حضورٍ طاغٍ في الخطاب الإسلامي المعاصر؛ فلا نكاد نعرف مَنْ يدانيه من علماء العصر الوسيط تأثيراً في الحركات الإحيائية خلال العصر الحديث، من الدعوة الوهابية إلى جماعة الإخوان المسلمين، مروراً بالتيارات السلفية على تنوعها واختلافها^(٤).

على أن ثمة عاملاً آخر دفع هذه الحركات إلى اعتداد ابن تيمية الفقيه الأهم الذي يجب الائتمامُ به والصدورُ عن أقواله وفتاويه، وتنفيذ مطالب الإصلاح على هدي نظرياته

(١) أنشر قريباً بإذن الله دراسةً بعنوان "ابن تيمية وجهاد المغول: دفاعٌ عن الأمة أم ولاء للدولة؟".

(2) E. I. J. Rosenthal, op. cit., p. 52, n. 84.

(3) E. I. J. Rosenthal, op. cit., p. 55.

(٤) انظر: يوسف ربوبورت، شهاب أحمد، ابن تيمية وعصره، مقدمة الكتاب، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.



وأفكاره، ألا وهو ما وجدوه من تشابه بين العصر الذي عاش فيه ابن تيمية وامتلاً رغبةً في إصلاحه، والعصر الذي عاشوا هم فيه وتحرقوا شوقاً إلى تغييره؛ إذ كان الإسلام في العصرين جميعاً يتعرّض لأخطارٍ جسامٍ؛ فهو في عصر ابن تيمية تتهدّده أخطارُ المغول من الخارج والشيعية وغلالة الصوفية من الداخل، وفي عصر هؤلاء - الذين يحطبون في حبال ابن تيمية - تتهدّده أخطارُ الكولونيالية من الخارج والعلمانية والتغريب من الداخل.

ومن المؤسف حقاً أن هذا الاستدعاء الكثيف لابن تيمية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر - وأعني "الخطاب الإصلاحية الحركي" لا الخطاب الفقهي أو العقدي المحض - كان في الغالب - تُعوزه الدقّة وينقصه البصرُ الحصيفُ باختلاف السياقين الوسيط والحديث، مهما بدا بينهما من أوجه تشابه ظاهرية، دفعت هؤلاء المتأثرين بابن تيمية إلى عقد مقارنات باطلة، وإجراء ألوانٍ من قياس الحاضر على الماضي كان إثمها أكبر من نفعها، بل كانت في بعض الأحيان إثمًا محضًا لا نفع فيه، وشراً خالصاً لا خير معه. وقد أصاب يوسف ربوبورت وشهاب أحمد حين لاحظا أن "ابن تيمية غالباً ما يُستشهد به دون أن يُفهم كلامه، وتُستدعى نصوصه لكن من دون أن يُدرَس دراسته وافية"^(١).

ما نحتاج إليه إذن هو أن نقرأ ابن تيمية في سياقه التاريخي، وأن نزن أفكاره بميزان العصر الذي تكوّنت فيه، وأن نحدّد ملامح صورته من خلال النصوص التاريخية التي تناولت سيرته وعرضت لتجربته الإصلاحية، وبسطة القول في علائقه بأنصاره وخصومه، غير غافلين عما شاب هذه النصوص من ألوان التحيز له أو ضده. وأحسب أن هذه الدراسة التي كتبها دونالد ب. ليتل (1932- 2017) (Donald Presgrave Little م) قبل أربعة عقودٍ ونيفٍ من الدراسات القليلة التي تسهم في تلبية هذه الحاجة؛ لالتزامها - في رأبي - بالشرائط الموضوعية اللازمة لقراءة سيرة ابن تيمية، وتمحيص تجربته في التاريخ الوسيط، وما ارتبط بها من محنٍ وأزمات.

(١) انظر: يوسف ربوبورت، شهاب أحمد، مرجع سابق، ص ١٧.

ومن الحق أن هذه الدراسة تمثل إحدى صور التلقي الاستشراقي لابن تيمية، وهو التلقي الذي تبلورت ملامحه الأولى مع المستشرق الفرنسي هنري لاؤوست (-1905 1983م) الذي أرسى بعمله الرائد المشار إليه آنفاً أساساً مكيماً لدراسة ابن تيمية، ثم تطور -أي: هذا التلقي - تطوراً ملحوظاً مع جورج مقدسي (-1920 2002م) الذي وقف حياته على دراسة المذهب الحنبلي ونشر تراثه والتعريف بأعلامه المبرزين، قبل أن يتخذ مساراتٍ جديدةً خلال العقدين الأخيرين بفضل جهود نفرٍ من أمثال: جون هوفر، ويوسف رابوبورت، وغيرهما ممن أضافوا إلى الدراسات التيمية مزيداً من العمق والثراء.

(2)

أما دونالد ب. ليتل صاحب هذه الدراسة، فقد ارتبط اسمه بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجيل (McGill University) (كندا)، التي أنفق فيها معظم سنوات حياته العلمية والمهنية الحافلة، مشغلاً بتدريس التاريخ الإسلامي واللغة العربية، ومُشرفاً على عددٍ هائل من الأطروحات العلمية في حقل التاريخ والتأريخ العربي خلال العصور الوسطى، فضلاً عن توليه إدارة هذا المعهد العلمي سنوات عدّة^(١).

وقد صرف دونالد ليتل جُلَّ نشاطه العلمي إلى دراسة تاريخ المماليك، وكانت له في مقاربتة طريقةٌ تقوم على استقراء النصوص، واستكناه ما تحمله من دلالاتٍ ظاهرة أو مضمرة، والمقارنة بينها مقارنةً دقيقةً، واجداً في هذه الطريقة المنهجية خيرَ سبيلٍ للتعامل الجاد مع قضايا التاريخ المملوكي. ولعل كتابه العُمدة "مدخل إلى الكتابات التاريخية في عصر المماليك: دراسة تحليلية لكتب الحوليات والتراجم خلال عهد الناصر محمد بن قلاوون" (An Introduction to Mamluk Historiography: An Analysis of Arabic)

(١) من الكلمة التي نشرها سامي مسعود في تأبين المستشرق الراحل مجلة الدراسات المملوكية.



Annalistic and Biographical Sources for the Reign of al-Malik an-Nasir Mu-
hammad ibn Qalaun) = يقفنا بوضوح على ملامح هذا المنهج الذي اتبعه في دراساته،
سواء تلك التي تناول فيها التدوين التاريخي أم تلك التي عرض فيها لبعض مسائل التاريخ
وأحداثه خلال عصر المماليك.

وقد تَوَجَّه ليتل دراساته الوافرة حول التاريخ المملوكي - التي لم نذكر منها إلا هذه الدراسة
تحاشياً للإطالة - بنشر "وثائق الحرم القدسي الشريف" سنة 1984م، فضلاً عما أجراه من بحوثٍ
ودراساتٍ في ضوء هذه الوثائق؛ منها على سبيل المثال: "أهمية وثائق الحرم القدسي في دراسة
التاريخ الإسلامي الوسيط" (The Significance of the Haram Documents for the Study
of Medieval Islamic History) (1980م)، و"وثائق الحرم القدسي القضائية مصدراً لتاريخ
فلسطين خلال عصر المماليك" (The Judicial Documents from al-Haram al-Sharif as
Sources for the History of Palestine under the Mamluks) (1983م)، و"وثائق الحرم
القدسي مصدراً للفنون والعمارة خلال عصر المماليك" (The Haram Documents as Sources
for the Arts and Architecture of the Mamluk Period) (1984م)، و"وثائق الحرم القدسي
المتعلّقة بيهود القدس أواخر القرن الرابع عشر الميلادي" (Haram Documents Related to
the Jews of Late Fourteenth-Century Jerusalem) (1985م) وغيرها من الدراسات.

وقد عُنِيَ ليتل أيضاً - فيما عُنِيَ به من جوانب التاريخ المملوكي - ببعض مسائل التاريخ
الديني؛ فكتب على سبيل المثال "الدين في إبان عصر المماليك" (Religion under the
Mamluks) (1983م)، و"طبيعة الخانقاوات والرُّبُط والزوايا خلال عصر المماليك" (The
Nature of Khanqahs, Ribats, and Zawiyyas under the Mamluks) (1991م). وكان
ليتل - في سياق اهتمامه بالحياة الدينية أيضاً - من أوائل المستشرقين الذين طرّقوا موضوع
التحول من المسيحية إلى الإسلام خلال عصر المماليك، وله في هذا المجال دراستان مهمتان؛
هما: "التحول القبطي إلى الإسلام خلال عصر المماليك البحرية - 692 755م/1293-1354م"

Coptic Conversion to Islam under the Bahri Mamluks, 692–755/1293–1354))
Coptic Converts) (1976م)، و"القبط المتحوّلون إلى الإسلام خلال عصر المماليك البحرية" (1990
(to Islam During the Bahri Mamluk Period) م).

ولعل اهتمام ليتل بابن تيمية كان موصولاً بالسبب باهتمامه بالحياة الدينية التي كان
العلماء أبرز أركانها من جهة، وتحليل النصوص التاريخية من جهة أخرى؛ إذ وجد في دراسة
هذه الشخصية الجدلية التي كان يعدها "أشهر وأهم شخصية في التاريخ المملوكي بأسره
البحري والجركسي جميعاً" مجالاً رحباً لتطبيق منهجه. وقد أثمر هذا الاهتمام دراساتين
مهمتين: إحداهما: هذه الدراسة التي نقدّم لها "اعتقال ابن تيمية ودلالاته في التاريخ
والتاريخ" والمنشورة سنة 1973م. والأخرى: بعنوان "هل كان بابن تيمية مَسُّ من جنون؟"
(Did Ibn Taymiyyah Have a Screw Loose?)، والصادرة سنة 1975م.

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام ليتل بابن تيمية لم يقتصر على هاتين الدراستين، ولكنه
قدّم أيضاً قراءتين لكتابين عن ابن تيمية؛ إحداهما: قراءته لكتاب قمر الدين خان (Qa-
The Political Thought of Ibn Tay- maruddin Khan لابن تيمية" (miyah
Muhammad Umar) سنة 1975م، والثانية: قراءته لكتاب محمد عمر ميمون (Memon
Ibn Taimiya's Struggle against Popular) "مكافحة ابن تيمية للتدين الشعبي مع ترجمة كتابه اقتضاء الصراط المستقيم
في مخالفة أصحاب الجحيم والتعليق عليه" (qim Mukhalafat Ashab al- Jahim
Religion; with an Annotated Translation of his "Kitab Iqtida assirat, al-Musta-
سنة 1979م).

(3)

رام ليتل في هذه الدراسة التي نقدّم لها الإجابة عن سؤال محوري، وهو: لماذا زجَّ
حُكّام دولة المماليك بابن تيمية في السجن؟ وطلباً للإجابة عن هذا السؤال، أورد ليتل -



باختصار شديد - الظروف التي حُوكم فيها ابن تيمية، والأحكام التي صدرت ضده، والمدة التي قضاها في السجن، ثم طفق يستعرض المصادر المملوكية التي رصدت ما يتعلّق بهذه المسألة من أخبار، قبل أن يختم بحثه بتحليل التفسيرات المباشرة وغير المباشرة التي ساقتها هذه المصادرُ بخصوص مَحَن ابن تيمية.

والحقُّ أن انقسام الناس حول تقدير شخصية ابن تيمية، وما أثير حوله وحول أفكاره من جدلٍ صاخب في إبان حياته وبعد مماته = قد أتاح لدونالد ليتل تطبيقَ منهجه - الذي ألمحنا إليه آنفًا - في هذه الدراسة تطبيقًا صارمًا؛ إذ استوعب على نحوٍ يثير الإعجاب والتقدير ما أمكنه الوصول إليه من مصادر التاريخ المملوكي، مبيّنًا قيمة ما أوردته من أخبار ومعلوماتٍ بشأن ابن تيمية ومحنه، مستفيدًا منها في إنشاء سردية تفسيرية متماسكة. وفي هذا الإطار درس ليتل حوليات المؤرخين الذين ركّزوا على المسائل السياسية؛ مثل: بيبرس المنصوري (ت 725هـ)، وأبي الفدا (ت 732هـ)، واستقرأ غيرها من الحوليات الشامية التي أظهر أصحابها درجةً أكبر من الحفاوة بالشؤون الدينية والعلمية؛ كحوليات البرزالي (ت 739هـ)، والجزري (ت 738هـ)، واليونيبي (ت 726هـ)، وابن كثير (ت 774هـ)، وابن شاعر الكتبي (ت 764هـ)، والذهبي (ت 748هـ)، مقارنةً بينها وبين حوليات بعض المؤرخين المصريين؛ كابن أبيك الدواداري (ت 736هـ)، والنويري (ت 733هـ)، مقررًا "أن محن ابن تيمية لم تلتفت نظر أحدٍ تقريبًا من مؤرخي البلاط أو المؤرخين السياسيين، وإن احتفى بتعقبها احتفاءً شديدًا العلماء الشوام ومَن اقتفى أثرهم من المصريين".

ولم يهمل ليتل أيضًا حوليات المؤرخين المتأخرين؛ كابن خلدون (ت 808هـ)، والمقرزي (ت 845هـ)، والعيني (ت 855هـ)، وابن تغري بردي (ت 874هـ)، وابن إياس (ت 930هـ). وبالإضافة إلى المصادر الحولية، رصد ليتل ما يتعلّق بمحن ابن تيمية في كتب التراجم، سواء معاجم التراجم العامة؛ كتلك التي صنّفها ابن رجب الحنبلي (ت 795هـ)، وابن شاعر الكتبي (ت 764هـ)، والصفدي (ت 764هـ)، وابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، أو

كتب السير التي أفردتها أصحابها للتعريف بابن تيمية؛ ك"العقود الدرية" لابن عبد الهادي (ت 744هـ)، و"الكواكب الدرية" لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت 1033هـ).

وقد انتهى ليتل إلى "أن المادة التي أُتيحت لنا في ترجمة ابن تيمية بلغت قدرًا هائلًا يفوق ما بلغنا عن أي مفكر آخر من مفكري العصور الوسطى"، وأن "المؤرخين جميعًا يُظهرون موقفًا إيجابيًا صريحًا تجاه أقوال ابن تيمية وأفعاله ... باستثناء الذهبي وابن رجب وابن حجر العسقلاني ..."، مفسرًا هذا التسامح العام تجاه الشيخ بثلاثة أسباب؛ هي: الموضوعية التي اتسمت بها الكتابة التاريخية الإسلامية إجمالًا، وقلة اكتراث المؤرخين السياسيين بابن تيمية، وأن الشخصيات الرئيسة من العلماء الشوام كانوا من أصدقاء ابن تيمية إن لم يكونوا من أتباعه. وقد لاحظ ليتل أن معظم المؤرخين اعتمدوا فيما أوردوه عن ابن تيمية على الرواية نفسها التي قال بها علماء الشام، والتي يمكن أن تُعزى في النهاية إلى البرزالي والذهبي؛ إذ ليس بينهما إلا اختلاف يسير.

ثم انتقل ليتل بعد ذلك إلى مناقشة الأسباب التي أوردتها المصادر بشأن الإجراء الذي اتخذته الدولة ضد ابن تيمية، مكتفيًا بالإشارة إلى الخطوط العامّة دون إيغال في التفاصيل، منتهيًا إلى أن "خصوم ابن تيمية حين لم يجدوا مطعنًا في آرائه الفقهية أو في سلوكه، آثروا تشويه سمعته، ظانين أنهم بذلك يُوهنون نفوذه لدى نائب السلطنة، من خلال استدعاء موقفه الكلامي الذي أظهره في العقيدة؛ لأنهم يخالفونه في قضايا هذه العقيدة من جهة، ولأن هذه المسائل يمكن تحريفها وتشويهها بسهولة من جهة أخرى ... وإن لجأ خصومه أيضًا إلى ترويج شائعاتٍ عن أهدافه السياسية بوصفها أمرًا ماديًا ملموسًا يمكن أن يُقدّره أمراء المماليك". ولم ينس ليتل الإشارة إلى خصوم ابن تيمية، محاولًا تصنيفهم، منبهاً على أن إجراء "تنميط ذي دلالة لهؤلاء الخصوم من حيث الانتماء الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني يبدو أمرًا عصيًا"، مؤكّدًا أنه "لا سبيل إلى فهم القضايا التي تكمن وراء المحن فهماً تامًا إلا من خلال إعادة بناء جادةٍ للأحداث والشخصيات التي شاركت في هذه



المحن، دون نبذ احتمال أن يكون المؤرخون مخطئين في إنكار أن التحيزات المذهبية كانت هي العامل الرئيس".

وبعد، فإن تَكُنْ هذه الدراسة قديمةً من حيث تاريخ صدورها قبل أكثر من أربعة عقود، فإنها لم تنزل جديدةً بمنهجها الذي أحسب أن الزمن لم يتجاوزه، بل إنها حريّة - بفضل هذا المنهج - أن يتخذها المؤرخون أساسًا يبنون عليه، ومنطلقًا إلى تقديم مزيدٍ من البحوث والدراسات المتعمّقة حول سيرة ابن تيمية وتجربته الثرية في العصر الإسلامي الوسيط، في ضوء ما نُشر من مصادر جديدة في العقود الثلاثة الأخيرة^(١).

والحمد لله أولاً وآخراً

د. أحمد محمود إبراهيم

(١) أشكر صديقي الباحثين: الأستاذ إسلام مصطفى، والأستاذ علاء عوض عثمان؛ لقراءتهما الترجمة، ولما أبدياه عليها وعلى تقديمي لها من ملاحظاتٍ ذكيةٍ أفدتُ منها كثيراً.

اعتقال ابن تيمية ودلائله في التاريخ والتأريخ

تأليف: دونالد ب. ليتل (Donald P. Little) ترجمة: أحمد محمود إبراهيم

[٣١١] تمتاز مصادرُ عصر المماليك البحرية بالثراء، ولا سيما فيما يتصل بأربعة مطالب مهمّة في التاريخ المملوكي، وهي: (1) العلاقات بين المماليك والمغول، وبخاصة على الصورة التي كشف عنها المماليك الذين فرّوا إلى الدولة الإيلخانية، والمغول الذين هاجروا إلى دولة المماليك⁽¹⁾؛ (2) دور رجال القبائل العربية - وبخاصة آل فضل في سوريا - في النظام المملوكي؛ (3) دور الكُتّاب في البيروقراطية المملوكية، كما يجسّدها على وجه الخصوص النُشُو سيئ السمعة (ت 740هـ/1340م) في إبان الشطر الأخير من عهد الملك الناصر محمد [بن قلاوون] (-693 741هـ/-1293 1341م)؛ (4) دور العلماء في ديناميات السياسة المملوكية، على نحو ما يتضح من سيرة ابن تيمية، الذي يُعدُّ بلا جدال أشهر وأهم شخصيّة في التاريخ المملوكي بأسره البحري والجرکسي جميعًا. وتندرج هذه المطالب الأربعة تحت مطلبٍ أوسع، هو مطلب التأريخ؛ فالبنظر إلى طبيعة المصادر التي ترجع إلى هذه الحقبة، ما الإمكانيات المتاحة لحلّ مشكلاتٍ معينة في التاريخ المملوكي؟⁽²⁾

الحقُّ أن مسألة المصادر هذه لا بدّ أنها هي التي حدّدت التساؤلات الفرعية إلى حدّ كبير؛ نظرًا لأن ما ساقه المؤرخون من الأخبار المتعلقة بهذه الموضوعات أوفر كثيرًا مما ساقوه عن غيرها. ويُعدُّ دور العلماء أكثر الموضوعات التي سلّط عليها الضوء، وهو ما يرجع أساسًا فيما نحن بصددّه إلى أن قضية ابن تيمية وثُقت في المصادر المملوكية توثيقًا يتسم بالثراء، وقدّمت من ثمّ شاهدًا موضّحًا لمشكلة التدوين التاريخي خلال العصر المملوكي في التباسها التام. على أنه لما كانت قضية ابن تيمية بوصفه عالمًا منخرطًا في السياسة المملوكية قضيةً في غاية التعقيد وتتطلب مناقشةً لكثير من التفاصيل، فسوف أقصر هاهنا على إحدى المسائل المحورية، وهي: لماذا زجّ حكام دولة المماليك بابن تيمية في السجن؟ أو بتعبيرٍ أدقّ: ما الذي يمكن أن يتبينه المؤرخون المحدثون من التاريخ والتأريخ في عصر المماليك من خلال الطريقة التي عالج بها مؤرخو العصر المملوكي هذا السؤال؟

(1) See Donald P. Little, *An Introduction to Mamluk Historiography* (Wiesbaden: Steiner Verlag, 1970), pp. 114-31.

(2) See Little, *Introduction*, and Ulrich Haarmann, *Quellenstudien zur frühen Mamluken-zeit* (Freiburg: D. Robinschon, 1969).



وطلبًا للإجابة عن هذا السؤال، سوف أسرد أولاً الحقائق المسلّم بها عن الظروف التي حوكم فيها ابن تيمية، والأحكام التي صدرت ضده، والمدة التي قضاها في السجن، أو بتعبير آخر: سوف أتناول مَحَنَ ابن تيمية. ثم أستعرض بعد ذلك المصادر التي رَصَدَتْ ما يتعلّق بهذه المسألة من أخبار، لأنّتهي في الختام إلى تحليل [٣١٢] التفسيرات المباشرة وغير المباشرة التي تطرحها المصادر المملوكية بخصوصها.

كان أول صدام لابن تيمية مع السُلْطَة المملوكية سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٤م، وهو شابٌّ في الثانية والثلاثين من عمره، حين تزعم احتجاجًا في دمشق ضد كاتب مسيحي اتُّهم بسبِّ النبي [صلى الله عليه وسلم]. وكان نائب دمشق قد ألقى القبض على هذا الكاتب، وضربه، وحبسه نحو أسبوعين، حين هدأت حدّة الهياج الشعبي بتحول الكاتب المذكور إلى الإسلام^(١).

على أن متاعب ابن تيمية الحقيقية مع الدولة بدأت بعد حوالي اثني عشر عامًا من تلك الحادثة، أي في سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م؛ حيث سُجِنَ وأصدر السلطان مرسومًا يتهدّد فيه بالموت كلّ مَنْ يعتنق شيئًا مما يقول به في مسائل الاعتقاد، وذلك بعد سلسلة من المجالس العامة التي عُقدت له في القاهرة ودمشق وحضرها كبار العلماء والأمراء في دولة المماليك. وظلَّ ابن تيمية رهين محبسه في القاهرة سنّة ونصف السنة، بذل خلالها الأميرُ سلار (ت ٧١٠هـ/١٣١٠م) - نائب السُلْطَة في مصر - محاولةً لم يُكتب لها النجاح لإطلاق سراح الشيخ بشروطٍ يقبلها هو وتقبلها الدولة ممثّلةً في القضاة والفقهاء. وفي النهاية تدخل الأمير حسام الدين مُهنّا بن عيسى (ت ٧٦٣هـ/١٣٦١م) - شيخ آل فضل - لدى السُلْط ان، فأطلق سراح ابن

(١) لعل من المناسب أن نورد هنا نصّ العبارة الإنجليزية التي أثبتنا ترجمتها في المتن؛ وهي:

(The Viceroy of Damascus had the katib arrested, beaten, and imprisoned for about a fortnight, when the agitation died down with the conversion of the scribe to Islam.).

ويلوح لنا بعد مراجعة المصادر التاريخية التي تعرّضت لهذه الحادثة أن دونالد ليتل قد جانبه الصواب في فهم ما ذكره المؤرخون بشأنها، فعبر عنها على هذا النحو المضطرب الذي يخالف ما اتفقت عليه المصادر؛ إذ يذكر البرزالي - على سبيل المثال - أن نائب السلطنة أمر بإحضار ابن تيمية والشيخ زين الدين الفارقي؛ حيث ضربا وحُبسا في المدرسة العذراوية؛ لاعتقاده أنهما السبب في تهيج العامة وإثارتهم، ثم سعى في إثبات العداة بين الكاتب النصراني ومَنْ شهد عليه لحقن دمه، فلما بلغ النصراني ما جرى بسببه خاف وأسلم، ثم عقد نائب السلطنة مجلسًا دعا إليه قاضي الشافعية وجماعة من أعيان المذهب الشافعي، فاستفتاهم في حقن دم هذا الكاتب بإسلامه، فأفتوه بحقن دمه على وفق ما جرى عليه العمل في مذهبهم، ثم استدعى الشيخين [أي: ابن تيمية والفارقي]، فأرضاهما وأطلقهما، ثم أحضر النصراني إلى دمشق واعتقل أيامًا. انظر: البرزالي، المقتفي على كتاب الروضتين، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ٣٦٣/٢. وراجع أيضًا: ابن كثير، البداية والنهاية، المنصورة: دار ابن رجب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٥٣/١٤، ٥٤. (المترجم)

تيمية، على الرغم من أنه خضع لمزيدٍ من المساءلة على معتقداته في مجالس عديدة عقدها له الفقهاء.

وقد حوكم ابن تيمية مرةً أخرى عقب مظاهرةٍ شارك فيها قرابةً خمسمئة صوفي في قلعة القاهرة مُنكرين آراءه عن الصوفية الاتحادية، وعلى الرغم من الحكم ببراءته من الابتداع في الدين، فإنه ما لبث أن أُلقي في السجن مرةً أخرى، بعد أقل من سنة من إطلاق سراحه، وإن بدا أن سجنه هذه المرة كان بمحض اختياره، وظلَّ مسجوناً لمدة عامين، أُفرج عنه بعدها بمرسومٍ أصدره السلطان الملك الناصر عقب استعادته للسلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، والذي جاهر بالثناء على ابن تيمية أمام كبار الأمراء والفقهاء في الدولة.

وقد عاد ابن تيمية إلى بلاد الشام سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م بعد ثلاث سنواتٍ من إطلاق سراحه، قضاها في القاهرة مشغلاً بالتدريس والتصنيف. وهناك استطاع أن يتجنب الإدانة الرسمية إلى سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م؛ حيث أصدر الملك الناصر في هذه السنة مرسومًا يحظر عليه الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق. وعُقِدَت له مجالسٌ كثيرة، وعاد إلى السجن سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م؛ لعصيانه مرسوم السلطان. وعلى الرغم من الإفراج عنه بعد ستة أشهر، فإن المسألة لم تُحل؛ إذ عُقِدَت له مجالسٌ كثيرةً أفضت إلى سجنه سنة ٧٢٠-٧٢١هـ/١٣٢٠-١٣٢١م، لمدة خمسة أشهر؛ نَعِمَ بعدها بخمس سنواتٍ أخرى من الحرية انتهت سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م، حيث حكم مجلسٌ من القضاة عقده السلطان بإدانة مذهب في زيارة القبور، فسُجِنَ مجددًا في دمشق، ولبث في السجن هذه المرة إلى أن وافته المنية سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٨م^(١).

[٣١٣] وهكذا، سُجِنَ ابن تيمية بين عامي (٦٩٣-٧٢٨هـ/١٢٩٤-١٣٢٨م) في ستة أحداثٍ متفرقةٍ مُدَدًا بلغ مجموعها أكثر من ستة أعوام؛ وقد شكَّلت في هذه الأحداث جميعًا

(١) أجمل هنري لاؤوست ما ألمَّ بابن تيمية في حياته من أحداثٍ على نحو ملائم، انظر:

H. Laoust, 'Ibn Taymiyya', El2, vol. III, pp. 951-5..

وانظر للمؤلف نفسه:

Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki-d-Din Ahmad b. Taimiya (Cairo: Imprimerie de l'Institut Francais d'Archéologie Orientale, 1939), pp. 110-50, and 'La Biographie d'ibn Taimiya d'après Ibn Katir', Bulletin d'Etudes Orientales, vol. Ix (I942-3), pp. 115-62..

وملخص أكمل انظر:

H. Q. Murad, 'Mihan of Ibn Taymiyya: A Narrative Account Based on a Comparative Analysis of Sources' (Unpublished M.A. thesis, McGill University, 1968), pp. 74- 112.



عدا الحدّث الأول مجالس من التّخَب الدينية، وفي كلّ مرّة كانت القضية المُعلّنة هي موقف ابن تيمية تُجاه إحدى المسائل الفقهية أو الكلامية. وقد أُفرج عنه غير مرة بتدخل كبار المسئولين في الدولة. ويتضح من مجرد مطالعة هذا القدر الكبير من الأخبار أن دوائر الحكم المملوكي كانت ترى أن ابن تيمية يمثّل من التهديد للدولة ما دفعها إلى إعناته والتضييق عليه من خلال التحقيق معه على نحو متكرّر، وتقييد حرّيته من حينٍ إلى آخر بإلقائه في السجن، وكذلك فقد بدا أن آراءه - أكثر من أفعاله - كانت تشكّل تهديدًا؛ إذ كانت معتقداتُه في كل مرة يُعتقل فيها - باستثناء المرة الأولى - موضعَ نزاع. وتصدر الإشارة أخيرًا إلى أنني لم أذكر جميع الأحداث التي وجد فيها ابن تيمية نفسه في صراعٍ مع الدولة والعلماء، بل اكتفيتُ بإيراد الحالات البارزة التي أفضت إلى سجنه.

وإذا تأملنا أثرَ هذه الأحداث على وعي المؤرخين في تلك الحقبة، ألفينا أنه من المثير للحيرة إلى حدٍّ ما - في ضوء ما ذهبْتُ إليه من أهمية ابن تيمية في التاريخ الإسلامي الوسيط - أن نذكر أن بعض المؤرخين لم يوردوا بشأنه من الأخبار إلا النَّزْر اليسير، أو لم يذكروا شيئًا تقريبًا. فعلى سبيل المثال، اقتصر بيبرس المنصوري وأبو الفدا - وهما اثنان من أهم المؤرخين السياسيين المعاصرين لتلك الحقبة - على الإشارة الموجزة إلى استدعاء ابن تيمية إلى مصر لاستجوابه سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م، وما ترتّب على ذلك من سجنه^(١).

والشيء الوحيد الذي يمكن أن نخلص إليه هو أن الصراع المتصل بين ابن تيمية والدولة لم يكن يمثّل لدى هذين المؤرخين - وكلاهما كان مسئولًا مرموقًا^(٢) - إلا أهميةً ضئيلةً للغاية.

(١) بيبرس المنصوري، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، الجزء التاسع، مكتبة جامعة القاهرة (مخطوط)، ص ٢٤-٢٨ (نسخة مصورة من المتحف البريطاني، 243 vo، Or. MS, Add. 23325). أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية، ١٩٠٧-١٩٠٨م) ٥٢/٤.

[أقول: نُشر الجزء التاسع من كتاب "زبدة الفكرة"، بتحقيق: دونالد س. ريتشاردز، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م. وله نشرةٌ أخرى، بتحقيق: زبيدة عطا، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١م. (المترجم)].

(٢) فقد بيبرس المنصوري وظيفته (رئيسًا لديوان الإنشاء) في سنة ٧٠٤هـ، بيد أنه تولى نيابة السلطنة في سنة ٧١١هـ. وكان متغيّبًا عن القاهرة سنة ٧٠٥هـ في حملة على سيس، وهو ما عسى أن يساعد على تفسير قلّة ما أورده بشأن ابن تيمية في هذه السنة. انظر:

E. Ashtor, 'Baibars al-Mansuri, EI2, vol. I, pp. 1127-8, and Little, Introduction, p. 4.

وأما أبو الفدا فكان أحد أبناء الأسرة الأيوبية في الشام، وقد عُيّن واليًا على حماة سنة ٧١٠هـ

Little, Introduction, p. 42; H. A. R. Gibb, 'Abu al-Fida', EI2, vol. I, p. 118.

ولما كان هذا الصراع ذا مضمون مذهبي بالدرجة الأولى، فلا شك أنهما قد أصابا فيما جنحا إليه؛ لأن كليهما كان مشغولاً على نحو يوشك أن يكون تامةً بالتأريخ للأحداث ذات الأهمية السياسية، فعُني بيبرس المنصوري بالأحداث التي وقعت في مختلف أنحاء دار الإسلام من الأندلس إلى سهوب القبجاق، وعُني أبو الفدا بما وقع في شمال بلاد الشام من أحداث. ولعل الصراع المذكور كانت له، من جهة أخرى، آثارٌ سياسية عجز هذان المؤرخان عن إدراكها؛ ومن هنا فإن الرجوع إلى كتبهما في غير المسائل ذات الطابع السياسي المحض ينبغي أن يتسم بشيءٍ من الحذر.

[٣١٤] ومن حُسْنِ الحَظِّ أن أحداً من كبار المؤرخين المعاصرين للحقبة المملوكية لم ينطلق في كتابته من هذه الوجهة السياسية الضيقة؛ إذ ثمة - في مقابل بيبرس المنصوري وأبي الفدا - طائفةٌ من المؤرخين الشوام توفروا جميعهم على دراسة العلوم الدينية، ولا سيما علم الحديث^(١). ويؤدي هؤلاء المؤرخون حفاوةً أكبر بالشئون الدينية وعلماء الدين؛ بحيث إنه لم يكن من المستغرب أن يصرفوا إلى ابن تيمية من العناية قدرًا أكبر كثيراً مما فعل بيبرس المنصوري وأبو الفدا. وإني أشير على وجه الخصوص إلى البرزالي^(٢)، والجزري^(٣)، واليوني^(٤)،

(١) وقد عرضتُ لهؤلاء المؤرخين في كتابي: Introduction, pp ٤٦-٧٣، وراجع أيضاً:

Murad, 'Mihan', pp. 10-36.

(٢) المقتفي لتاريخ الشيخ شهاب الدين أبي شامة، جزءان، إستانبول، طوبقبوسراي، أحمد الثالث، (٢٩٥١ MS). وانظر في التعريف بالبرزالي: F. Rosenthal, 'al-Birzali', EI2, vol. I, pp. 1238-9. [أقول: نُشر كتاب "المقتفي على كتاب الروضتين"، والمعروف بتاريخ البرزالي، في أربعة مجلدات، بتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م. (المترجم)].

(٣) جواهر السلوك [في الخلفاء والملوك]، القاهرة، دار الكتب (٧٥٧٥ MS) (نسخة المكتبة الوطنية MS ٦٧٣٩). وقد ترجم جان سوفاجيه J. Sauvaget. ملخصاً له، في La Chronique de Damas d'al-Jazari (Paris: Librairie Ancienne Honore) (Champion, 1949)، تاريخ الجزري، ٣ أجزاء، القاهرة، دار الكتب، مخطوط رقم ٩٩٥ تاريخ (نسخة مخطوطة عن مكتبة كوبرلو زاده، مخطوط رقم ١٠٣٧). وانظر في التعريف بالجزري:

A. S. Bazmee Ansaree, 'al-Djazari', EI2, vol. II, p. 522.

[أقول: نُشر كتاب "تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه"، المعروف بتاريخ ابن الجزري، بتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، في ثلاثة أجزاء، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م. (المترجم)].

(٤) ذيل مرآة الزمان، ٤ أجزاء، أحداث العام ٦٨٦ هـ (حيدرآباد: مطبعة المعارف العثمانية، ١٩٥٤-٦١)؛ القاهرة، جامعة الدول العربية، مخطوط رقم ٢٥٧ تاريخ، نسخة ٢ (صورة من مخطوطة من طوبقبوسراي، أحمد الثالث، مخطوط رقم ٢٩٠٧). وللوقوف على علاقة اليوني بالجزري، انظر:

Little, Introduction, pp. 57-9.



وابن كثير^(١)، والكُتبي^(٢)، والذهبي^(٣)، وكانوا جميعًا يعيشون في دمشق، وممَّن عاصروا ابن تيمية، وممَّن درسوا الحديث مثله، باستثناء الكتبي. وقد توسعوا في حولياتهم في ذكر ما يتصل بابن تيمية من أخبار متشابهة؛ نظرًا لأنها كانت تتكئ على البرزالي أو الجزري الذي دأب على تضخيم مرويات البرزالي وتوسيعها تأسيسًا على ما انتهى إليه من روايات شفوية. ويتناول هؤلاء المؤرِّخون جميعهم محن ابن تيمية والأسباب التي تقف وراءها تناولًا مُفصَّلًا، ولا سيما أحداث سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م. وتحفظ حولياتهم بالمرويات التي نقلها مَنْ شهد ما عُقد له من مجالس مختلفة في دمشق والقاهرة، وما يتصل بها من أخبار عن المشاركين الأساسيين فيها، مع النظر في دوافعهم، وإيراد صورة المرسوم الذي أصدره السلطان بأثر من هذه المجالس.

وبسبب تعدُّد الوقوف على المخطوطات التي حفظت مرويات هؤلاء المؤرخين (إذ لم يُنشر منها إلا كتاب البداية والنهاية)، فإنني لا أستطيع أن أجزم بمقدار المساحة التي أفردوها لما أعقب ذلك من محاكمات ابن تيمية وسجنه، وإن وسعني القول: إنها كانت أدنى كثيرًا مما يُظن. ومن حُسْنِ الحظ أن هذه الفجوة قد سدَّها [٣١٥] كلُّ من ابن كثير، وكتب التراجم، على نحو ما سنرى. ويسعنا أن نقرُّ أن المؤرخين العلماء - خلافاً للمؤرخين السياسيين - تعقبوا صراع ابن تيمية مع الدولة على نحو دقيق، على الأقل في المرحلة التي تمثَّلها سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م.

(١) البداية والنهاية في التاريخ، ١٤ جزءًا، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٢-١٩٣٩م). وملخص لما أورده عن ابن تيمية انظر: Laoust, BEO, vol. xiv, pp. 115-62. وراجع في التعريف بابن كثير:

H. Laoust, 'Ibn Kathir', EI2, vol. Iii, pp. 817-18.

(٢) عيون التواريخ، الجزء ١٢، القاهرة، دار الكتب، مخطوط رقم ٩٤٩ تاريخ. [أقول: نُشرت بعض الأجزاء المتعلقة بعصر سلاطين المماليك من كتاب "عيون التواريخ"، وهي: الجزء الأول، ويضم حوادث وتراجم السنوات (٦٤٨-٦٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار، والجزء الثاني، ويضم حوادث وتراجم السنوات (٦٧١-٦٨٧هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار، آية محمد كامل، والجزء الثالث، ويضم حوادث وتراجم السنوات (٦٨٨-٧١٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار، وزينب البنداري، وقد راجع الأجزاء الثلاثة: أيمن فؤاد سيد، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٧م. (المترجم)].

(٣) ومن المؤسف أنني لم أتمكَّن من الرجوع إلى حوليات الذهبي في السنوات ذات الصلة بهذا الموضوع، ولكنه أحد رجال هذه الطائفة من المؤرخين، وتوحي القرائن بأنه التزم الأسلوب نفسه. وعلى الرغم من أن كتابه الحافل "تاريخ الإسلام" ينتهي بسنة ٧٠٠هـ فإن له ذيلًا كتبه بيده. انظر: M. Ben Cheneb, 'al-Dhahabi', EI2, vol. II, pp. 2 4-I6. وأما كتابه المختصر الموسوم بـ"دول الإسلام" (جزءان، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٤٥-١٩٤٦م)، فلا يتضمَّن عن المحن التي مرت بابن تيمية إلا النَّزْر اليسير. وللإطلاع على علاقة ابن تيمية بالمؤرخين الشوام المعاصرين له انظر: Little, Introduction, pp. 61-6, and Murad, 'Mihan', pp. 29-36.

وبالإضافة إلى هذين النمطين من المؤرخين، ثمة المؤلفون الذين كانوا يجمعون بين التقليدين كليهما؛ كابن الدواداري الذي عُني بالشئون السياسية عنايةً فائقةً - بوصفه ابنًا لواحدٍ من صغار أمراء المماليك وملازمًا له - وإن توسع أيضًا في النقل عن الرواية العلمية الشامية^(١).

والحقُّ أن أطروحة الدكتوراه التي أعدها مؤخرًا أحد الباحثين الألمان وصفت كتاب ابن أبيك الدواداري "كنز الدرر" بأنه نموذج مثاليٍّ لجنس جديد في الكتابة التاريخية الإسلامية، يسميه "الحوليات الشعبية" "Volkschronik" أو "Popularchronik"^(٢)؛ ذلك أنه يستند إلى تقليد أدبيٍّ يستهدف جمهورًا أوسع وأكثر شعبية مما تستهدف الحوليات العلمية أو حوليات البلاط^(٢).

ومهما يكن من شيء، فقد تراءى لابن الدواداري - أيًا كان السبب - أن ينقل عن الجزري أو اليونيني صورةً وافيةً من روايتهما المطوّلة للصراع الذي اندلع سنة ٧٠٥هـ^(٣)، على الرغم من أن اهتمامه بابن تيمية - لسببٍ غير مفهوم - ينقطع فجأةً عند هذا الموضوع انقطاعًا يوشك أن يكون تامًّا^(٤).

وثمة معاصرٍ آخر للأحداث، هو المؤرّخ المصري وأحد أبناء الطبقة البيروقراطية [شهاب الدين] النويري^(٥)، الذي جاءت معالجته لابن تيمية أكثر المعالجات أصالةً من حيث الشكل والمضمون جميعًا؛ فقد عدّل من حيث الشكل - في قطيعة واضحة مع التقليد الحولي - عن النظام الكرونولوجي [التسلسل الزمني]، فتناول في تأريخه لأحداث سنة ٧٠٥هـ محاكمات ابن تيمية بوصفها وحدةً متميِّزةً، وإن عرض للسنوات ٧٠٥-٧٠٩هـ/١٣٠٥-١٣٠٩م^(٦). وأما من حيث المضمون، فقد اعتمد على معرفته الشخصية المباشرة بالأشخاص

(١) كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء التاسع، تحقيق (H. R. Roemer) (القاهرة: المعهد الألماني للآثار، ١٩٦٠م).

(2) Haarmann, Quellenstudien, pp. I33- 4.

(٣) ابن الدواداري، كنز الدرر، ١٣٣/٩-١٤٤.

(٤) ولعل ذلك يرجع إلى أن المصادر التي اعتمد عليها أمسكت عن ذكر ما يتعلّق بالمحن اللاحقة.

(٥) نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٢ جزءًا، القاهرة، دار الكتب، مخطوط رقم ٥٤٩ معارف عامة، (نسخة مصورة عن المكتبة الوطنية عربي مخطوط ٥٠٥٠) [أقول: نُشر هذا الكتابُ كاملاً بدار الكتب والوثائق القومية في مصر، بتحقيق طائفةٍ من كبار المحققين (المترجم)].

وللتعريف بسيرة النويري انظر:

J. Kratschkowsky, 'al-Nuwairi', El, vol. II, p. 968.

(٦) نهاية الأرب، ٢٩/٣٠-٣٨. وقد نوقش هذا المقطع نقاشًا مفصلاً في: Little, Introduction, pp.



وتطور الأحداث لتفسير الأسباب التي أدت إلى محاكمة ابن تيمية، بيد أنه مما يلفت النظر أنه أثر - على نحو مضاد تمامًا - سوق رواية الجزري غير المباشرة لما حدث في مجالس القاهرة، فحرمنا بذلك من رواية مستقلة عن هذه المسألة.

هذه الطائفة الممثلة للمؤرخين المعاصرين^(١)، ويمكن أن نقرر في شأنهم بعبارة موجزة أن مَحَنَ ابن تيمية لم تلفت نظر أحد تقريبًا من مؤرخي البلاط أو المؤرخين السياسيين، وإن احتفى بتعقبها احتفاءً شديدًا العلماء الشوام وَمَن اقتفى أثرهم من المصريين؛ كابن الدواداري والنويري.

فماذا عن المؤرخين المتأخرين الذين لعلمهم قدروا على نحو أفضل، بحكم مرور الوقت، مغزى [٣١٦] هذه الحادثة في مجرى تاريخ المماليك البحرية؟ لم يسجل ابنُ خلدون (ت ٧٨٤هـ/١٣٨٢م)^(٢)، ولا ابنُ إياس (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٤م)^(٣) شيئًا عن مَحَن ابن تيمية؛ ربما لأنهما تناولا عهد الملك الناصر تناولًا موجزًا. ويقدم العيني (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م)^(٤) - من جهة أخرى - تاريخًا مستفيضًا لعهد الناصر، غير أنه لم يُنشر بعد^(٥)، وفيه يُوجز أحيانًا ما رواه ابنُ كثير بخصوص ابن تيمية. فمن ذلك مثلاً: أن روايته عن محنة سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م تستغرق صفحةً واحدةً من تسع عشرة صفحةً أفردتها للتأريخ لأحداث هذه السنة^(٦). ويقدم المقرئزي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) ملاحظاتٍ مرگزة للغاية عن تطور الصراع بين ابن تيمية والسُّلطة المملوكية^(٧).

(١) أمسكتُ عن ذكر بعض المؤرخين من أمثال مفضل بن أبي الفضائل؛ لأن مروياتهم لا تزيدنا فهمًا بالمشكلة التاريخية أو التأريخية التي نعرض لها بالدرس.

(٢) كتاب العبر، ٧ أجزاء، (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٦٧ - ١٨٦٨م). وعن سيرة ابن خلدون انظر:

M. Talbi, 'Ibn Khalddun', EI2, vol. III, pp. 825-31.

(٣) كتاب تاريخ مصر، ٣ أجزاء، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٩٣ - ١٨٩٥م). وعن سيرة ابن إياس انظر:

W. M. Brinner, 'Ibn Iyas', EI2, vol. III, pp. 8I2-I3.

(٤) عقد الجمان، ٦٩ جزءًا، القاهرة، دار الكتب، مخطوط رقم ١٥٨٤ معارف عامة. وعن سيرة العيني انظر:

W. Marcias, 'al-'Ayni ', EI2, pp. 790- 791.

(٥) نُشر من كتاب "عقد الجمان" بالهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الكتب والوثائق القومية خمسة أجزاء تتناول عصر سلاطين المماليك، بتحقيق محمد محمد أمين، تغطي حوادث وتراجم الفترة الممتدة بين سنتي (٦٤٨ - ٧١٢هـ/١٢٥٠ - ١٣١٢م). (المترجم)

(٦) عقد الجمان، ٥٨/٣٦٣ - ٣٦٤.

(٧) كتاب السلوك، جزءان، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٣٤ - ١٩٥٨م). وعن سيرة المقرئزي انظر:

C. Brockelmann, 'al-Makrizi', EI1, vol. III, pp. 175- 176.

وأما ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م) فقلّمَا يذكر ابن تيمية، محتجًا بأنه تناول هذا الأمر في كتابٍ آخر^(١).

لا ريب إذن في أن مؤرّخي القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين لم يسبغوا على ابن تيمية إلا قليلًا من الأهمية - إن كانوا قد اهتموا به أصلًا - في سياق الأحداث التاريخية؛ ومن هنا فلا قيمة لمؤلفاتهم بوصفها مصادرَ لهذه المسألة سوى أنها مؤشّرٌ على رأي تاريخيٍّ متأخر. وسواء أكان رأيهم له ما يسوّغه أم لا، فهذا أمرٌ مختلفٌ تمامًا عما نحن بصدده.

إننا لم نستعرض إلى الآن إلا المصادر الحولية، التي تختلط فيها بالضرورة أخبارُ ابن تيمية بالمرويات التي تعرض لغير ذلك من الأحداث. فإذا تحولنا شطر كتب التراجم ألفينا اهتمامًا أعظم بابن تيمية، سواء في معاجم التراجم أو في كتب السّير التي أفردت للتعريف به. ومن هذه السّير ثمة عملان رئيسان فُدرَ لهما البقاء، اعتمد كلاهما عمومًا على المصادر نفسها، أحدهما - وهو الأهم - كتاب "العقود الدرّية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية" لابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ/١٣٤٣م)^(٢). وعلى الرغم من أنه لم يكن قد وُلد إلى سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م الحاسمة، فقد أقرّ له عددٌ من معاصريه بسعة المعرفة بابن تيمية، وهي المعرفة التي لا بُدَّ أنه حصّل كثيرًا منها عن طريق اتصاله بالشيخ^(٤). ولا ترجع قيمةُ كتاب "العقود" من وجهة نظر المؤرخ الحديث إلى ما يشتمل عليه من أخبار لا يرقى إليها الشكُّ أوردتها أحدُ المؤرخين المعاصرين للأحداث فحسب، ولكن لاحتفاظه بمقتطفاتٍ من كتابين لا يتيسّر الاطلاعُ عليهما، وهما سيرتان لابن تيمية كتبهما عالمان آخران من معاصريه هما: البرزالي والذهبي؛ إذ يطرد النقلُ بإسهاب عن هذين العالمين فيما يتصل بالمواد غير المذكورة في حوليات البرزالي أو في أي كتاب آخر اطلعُ عليه^(٥).

(١) النجوم الزاهرة، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٠-١٩٥٦م)، ١٥/٩. وعن سيرة ابن تغري بردي انظر:

W. Popper, 'Abu 'l-Mahasin', EI2, vol. 1, p. 138.

(٢) يُحيل ابنُ تغري بردي إلى كتابه في التراجم "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي" (المترجم)

(٣) القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٨م.

(٤) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/٣٣١-٣٣٢.

(5) See Murad, 'Mihan', pp. 37-8.



ويهيئ كتاب "العقود" - علاوةً على ذلك - فرصةً التحقق مما ورد في [٣١٧] كتاب "البداية والنهاية" بشأن المحن التالية لسنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م، وهي حقبة يَعَسُرُ توثيقها بالرجوع إلى غير ابن كثير من المؤرخين. وأهمُّ من ذلك - أخيراً - أن كتاب "العقود" يحتفظ ببعض ما حكاه ابن تيمية نفسه من مروياتٍ بشأن محنه، في صورة رسائل ومذكرات أيضاً، يلوح أنه كتبها في إبان سجنه^(١). وينبغي أن نعدَّ كتاب "العقود الدرية" أكملَ المصادر الفردية التي وصلتنا عن حياة ابن تيمية وأكثرها حُجِّيَّة؛ بفضل ما يشتمل عليه من مادة أصيلة ثرية مُستَقَّةٍ من عددٍ من المصادر الأخرى.

وأما كتاب "الكواكب الدرية في مناقب الإمام المجتهد شيخ الإسلام ابن تيمية"^(٢)، فيُغطي شأن كتاب "العقود" كثيراً من جوانب الموضوع نفسه (وإن بتفصيلٍ أقلَّ). وقد صنَّف هذه السيرة الشيخُ مرعي بن يوسف الكَرَمي المقدسي شيخُ المذهب الحنبلي في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي^(٣)، معولاً فيها كثيراً على ابن عبد الهادي، وإن أضاف إليها مادةً استقاها من الترحمتين اللتين أَلْفهما عن ابن تيمية اثنان من معاصريه هما: [ابن فضل الله] العمري (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م) موسوعي القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) الشهرير^(٤)، وسراج الدين عمر البزَّار (ت ٨٠٤هـ/١٤٠١م)^(٥)، ولم تعرف أيُّ ترجمةٍ منهما طريقها إلى النشر حتى الآن^(٦). ومن المحقِّق أن القيمة الرئيسة لكتاب "الكواكب" تكمن في هذه المواد الإضافية، ويحسُن أن نَعُدَّه ذيلًا على كتاب "العقود".

(١) العقود، ص ٢٠٦ - ٢٤٨، ١٨٢ - ١٩٤، ٢٥٧ - ٢٧٨.

(٢) في المجموع المشتمل على الدرر الآتية، تحقيق: فرج الله الكردي، (القاهرة: مطبعة كردستان العلمية، ١٩١١م)، ص ١٣٧ - ٢٣١.

(٣) C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur (Leiden: E. J. Brill, 1945-49), vol. II, p. 369.

(٤) مسالك الأبصار، ٢٠ جزءاً، القاهرة، دار الكتب، مخطوط رقم ٥٥٩ معارف عامة (نسخة مصورة من نسخة إستانبول، آيا صوفيا، مخطوط ٣٤١٥ - ٣٤٣٩). وعن سيرة ابن فضل الله العمري انظر:

K. S. Salibi, 'Fadl Allah', EI2, vol. II, 732-3; cf. Murad, 'Mihan', pp. 43-6.

(٥) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية. انظر:

Brockelmann, Geschichte, vol. II, p. 119.

(٦) نُشر كتاب "الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية" للبزَّار بتحقيق: صلاح الدين المنجد، بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م. وأما كتاب "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"، لابن فضل الله العمري، فقد نُشرت بعضُ أجزاءه، ومنها الجزء الذي يشتمل على ترجمة ابن تيمية، وهو الجزء الخامس (ص ٤٦٩ - ٤٨٥)، بتحقيق: محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى، يوسف أحمد، الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م. (المترجم)

وتحوي كتب التراجم أو الفصول المعقودة لتراجم الشيوخ في الموسوعات أو الحوليات = سيرًا ضافيةً للشيخ؛ ولما كانت هذه المعاجم متباينةً في طبيعتها ونطاقها، فإنه يجدر بنا أن نستعرضها سريعًا بوصفها مقياسًا آخر للأهمية التي أولاها المؤرخون المسلمون لابن تيمية. وليس من المستغرب قطعًا أن يُفرد له ابنُ رجب (ت ٧٩٥هـ/١٣٩٢م) عشرين صفحةً في كتابه الذي عقده لتراجم أعيان الحنابلة؛ إذ لعله كان أشهر فقيه حنبلي بعد أحمد بن حنبل نفسه^(١). ولما كان [ابن شاکر] الكتبي (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م) يُولي للحدث اهتمامًا كبيرًا في حولياته، فقد كان من الطبيعي أن يبدي اهتمامًا مكافئًا - عشرين صفحةً مرةً أخرى - في كتابه "فوات الوفيات"، وهو ذيل على كتاب ابن خلكان "وفيات الأعيان" الذي خصَّصه لترجمة أعلام المسلمين^(٢).

ولعل أبلغ دلالة على أثر ابن تيمية في كُتّاب التراجم المعاصرين له أن الصفدي (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م) - أحد رجال البيروقراطية الذين تهرَّسوا بالأدب - [٣١٨] أفرد لابن تيمية حيزًا مساويًا تقريبًا في كتابه الذي عقده للتعريف بأعيان المسلمين في جميع العصور^(٣). ويجدر بنا أخيرًا أن نذكر من بين كُتّاب التراجم المعاصرين لابن تيمية ابنُ الوردي (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، الذي أسهب نسبيًا في الكتابة عن ابن تيمية (فأفرد له خمس صفحات ونصف الصفحة)، على الرغم من أن كتابه تلخيصٌ لحوليات أبي الفدا؛ ومن ثمَّ كان الإيجازُ إحدى سماته^(٤).

والحقُّ أنني لم أطلع من تراجم ابن تيمية لدى مؤرخي العصر الوسيط المتأخرين إلا على ثلاث تراجم، منها ترجمتان لمؤرخين قصر كلُّ واحد منهما كتابه على الحقبة المملوكية، وهنا نجد أن الاختلاف الذي لُوَظ فيمَا تقدَّم بين مؤرخي البلاط والمؤرخين العلماء ينعكس مرةً أخرى في التراجم التي قدَّمها هؤلاء لابن تيمية. ففي كتاب "المنهل الصافي" - الذي يتضمَّن

الذيل على طبقات الحنابلة، (القاهرة: مطبعة السُّنة المحمدية، ١٩٥٢م)، ٤٠٨-٣٨٧/٢. وعن سيرة ابن رجب انظر (١) G. Makdisi, 'Ibn Radjab', EI2, vol. III, pp. 901-2.

(٢) (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ٦٢/١ - ٨٢.

(٣) الوافي بالوفيات، إستانبول، طوبقبوسراي، أحمد الثالث، مخطوط، 2920، I5 ro.- 6 ro. fos. وعن سيرة الصفدي انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ٨٧/٢.

[أقول: نُشرَ كتاب "الوافي بالوفيات" نشرًا علمية محقَّقة بالمعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، وأما الجزء الذي يشتمل على ترجمة ابن تيمية، فهو الجزء السابع (ص ١٥-٣٣)، تحقيق: إحسان عباس، شتوتجارت، فرانز شتاينر، ١٩٩١م. (المترجم).

(٤) تاريخ ابن الوردي، جزءان، ٢٨٤/٢ - ٢٩٠. وانظر في ترجمة ابن الوردي:

M. Ben Cheneb, 'Ibn al- Wardi', EI2, vol. III, pp. 966-7.



تراجم لأعيان التاريخ المملوكي على مدى مئتي عام (٦٥٠-٨٥٧هـ/١٢٥٢-١٤٥٣م) - لا يُولي رجلُ البلاط ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م) لابن تيمية إلا اهتمامًا محدودًا رغم دعواه في كتابه "النجوم الزاهرة" أنه سيعرض له في كتابٍ آخر^(١)، يلوح أنه هو هذا الكتاب^(٢). بيد أن معاصره ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م) في كتابه الذي خصَّصه لأعيان القرن الثامن يُبدي اهتمامَ عالمٍ متخصصٍ في ترجمة موسَّعة لسيرة ابن تيمية (أربع عشرة صفحة^(٣)). وأما الكتاب الثالث الذي يترجم لابن تيمية فهو كتابٌ لأحد علماء القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)، الذي حاول أن يستوعب التراجم الإسلامية على مدى عشرة قرون، فترجم لابن تيمية ترجمةً متوسطة الحجم (بلغت ستَّ صفحات)^(٤).

فإذا نظرنا إلى هؤلاء المؤرخين في مجموعهم، أمكن استخلاصَ جملةٍ من الأحكام العامَّة المتصلة بتناول هذه المصادر لمِحَن ابن تيمية:

(١) بلغت المادةُ التي أُتيحت لنا في ترجمة ابن تيمية - والتي لم آتِ عليها كلُّها في هذا الاستعراض - قدرًا هائلًا لعله يفوق ما بلغنا عن أي مفكِّر آخر من مفكري العصور الوسطى الإسلامية؛ لسببٍ أظنه واضحًا. فإذا دققنا النظر في مسيرة التاريخ الإسلامي وجدنا أن الأخبار المتوافرة عن نخبة العلماء توشك أن تقتصر على كُتب التراجم، وقلَّما توجد في الحوليات، اللهم إلا إذا تعلَّق الأمرُ بمن يتحدَّى النظام السياسي والاجتماعي القائم من العلماء. ولهذا فباستثناء بعض الناشطين من أمثال أحمد بن حنبل والحلاج؛ فكلاهما تعرَّض للاضطهاد

(١) [أورد ابنُ تغري بردي في كتابه "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" ترجمةً موجزةً لابن تيمية، مُراعياً في هذا الإيجاز حُطَّتُه العامة في الكتاب، وهي حُطَّة قائمة على التأريخ المسهب للأحداث والوقائع والإشارة المقتضبة إلى الوفيات وتراجم الأشخاص. على أن ترجمته لابن تيمية - مع إيجازها - تفيض تقديراً للرجل وإكباراً لعلمه ومكانته؛ إذ وصفه بأنه: "إمام عصره بلا مُدافعة في الفقه والحديث والأصول والنحو واللغة وغير ذلك"، وذكر أن "له عدَّة مصنَّفات مفيدة...، وأورد ثناء طائفة من العلماء عليه، ونصَّ على أن "شروط الاجتهاد على وجهها قد اجتمعت فيه...". انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٨م، ٢٧١/٩-٢٧٢. (المترجم)

(٢) المنهل الصافي (القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٦)، ٣٣٦/١-٣٤٠.

(٣) الدرر الكامنة، ١٤٤/١-١٦٠. وانظر في ترجمة ابن حجر:

F. Rosenthal, 'Ibn Hadjar al-'Asqalani', EI2, vol. III, pp. 776-8.

(٤) شذرات الذهب (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٩٣٢)، ٨٠/٦-٨٦. وانظر في ترجمة ابن العماد:

F. Rosenthal, 'Ibn al-'Imad', EI2, vol. III, p. 807.

بسبب رفضه تغيير تعاليمه حتى تتوافق مع الإسلام الرسمي [orthodoxy]= لا نجد ذكراً واضحاً في الحوليات إلا لعددٍ قليل من المفكرين. وكان ابن تيمية ممن سرى عليهم هذا التقليد؛ فاسترعى تَبَعًا لذلك اهتمام أصحاب الحوليات بالإضافة إلى كُتّاب التراجم، سواء أكانت كتبهم عامّة أم متخصصة. وعلى الرغم من أنني لم أستوعب موضوع الكتابات الخاصّة بابن تيمية التي وردت في صورة فتاوى ورسائل ومذكرات [٣١٩]، فينبغي أن أشير إلى أنها غزيرة ولا تزال تشكّل مصدرًا آخر مهمًّا وغير مستغل تقريبًا^(١).

(٢) يُبدي المؤرخون جميعًا وبغير استثناء وعلى اختلاف وظائفهم أو تخصصاتهم أو تأهيلهم= موقفًا إيجابيًا صريحًا تجاه أقوال ابن تيمية وأفعاله. وليس ثمة مَنْ أورد ما يمكن تفسيره بوصفه قدحًا في شخصية ابن تيمية أو إنكارًا لأعماله - في حدود ما أمكن التحقق منه حتى الآن - إلا الذهبي وابن رجب وابن حجر، والشواهد على ذلك نادرة حتى مع هؤلاء المؤلفين الثلاثة^(٢). والحقُّ أن الذهبي يتكلّم عن ابن تيمية بوصفه "فريد العصر"^(٣). ومن العسير أن نفسّر هذا التسامح العام تجاه ابن تيمية في ضوء الجدل العاصف الذي أحاط به في إبان حياته، بيد أنه يسعني أن أسوق ثلاثة أسباب: أولها: الموضوعية التي اتسمت بها الكتابة التاريخية الإسلامية في الجملة، والتوازن الذي يلاحظ به كل شيء ويُسجّل إلا إذا تطرق الأمر لشيء متصل بعاهة جسدية أو بدعة فاحشة. وثانيها: أن المؤرّخين السياسيين لم يكونوا يبالون بابن تيمية. وثالثها: ما تصادف من أن الشخصيات الرئيسة من المؤرّخين العلماء الشوام كانوا من أصدقاء ابن تيمية إن لم يكونوا من أتباعه. ونفسي بنا هذه الملاحظة الأخيرة إلى الحكم العام الثالث بشأن هذه المصادر:

(١) من ذلك مثلاً: مجموعة الرسائل الكبرى، مجلدان، (القاهرة: المطبعة الأميرية الشريفة، ١٩٠٥م)؛ ومجموعة الرسائل والمسائل، ٥ مجلدات، (القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٣٠-١٩٣١م)؛ ومجموع الفتاوى، ٣٠ مجلدًا، (الرياض: ١٩٦١-١٩٦٤م). وأهم من ذلك بلا ريب مذكرات ابن تيمية الشخصية عن المَحَن التي مرّت به؛ مثل: مناظرات ابن تيمية مع المصريين والشاميين، وهو مخطوط في ٥٠٨ صفحة بمكتبة ندوة العلماء في لكهنؤ.

(٢) الذهبي، فيما نقله ابن حجر، الدرر الكامنة ١/١٥٥؛ ابن رجب، الذيل ٢/٣٩٤، وأيضًا: ابن حجر، نقلًا عن نجم الدين سليمان الطوفي الحنبلي (ت ٧١٢هـ)، الدرر الكامنة ١/١٥٣-١٥٦. وراجع:

Murad, 'Mihan', pp. 33, 62, 65-7.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى رأي ابن بطوطة المالكي؛ حيث ذكر أن ابن تيمية "يتكلم في الفنون، إلا أن في عقله شيئًا"، انظر: Ibn Battuta, Travels in Asia and Africa, 1325-1354, trans. by H. A. R. Gibb (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1929), p. 67.

(٣) ابن العماد، شذرات الذهب ٦/٨٢.



(٣) هذا التعالق (interrelatedness) فيما بينهم؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من المؤرخين كتبوا عن ابن تيمية، فإنهم في معظمهم اعتمدوا على الرواية نفسها، التي قال بها علماء الشام، والتي يمكن أن تُعزى في النهاية إلى البرزالي والذهبي، فليس بينهما فيما يبدو إلا اختلافاً يسيراً للغاية. وقد عوّل المؤرخون الآخرون على هذين المؤرّخين تعويلاً كبيراً، سواء أكان اعتماداً مباشراً أم عن طريق وسيط مثل الجزري أو اليونيني، وأما الإسهامات الأصيلّة فتتألف إلى حدّ بعيد من الإضافات التي ألحقت بالخط الأساسي للرواية التي صاغها البرزالي والذهبي^(١)؛ ومن هنا فإن مهمّة استخدام هذه المصادر أيسر كثيراً من المتوقع.

[٣٢٠] وقبل أن ننتقل من التأريخ إلى التاريخ، يجب علينا أن نشير بكلمة إلى الدراسات الحديثة. ولعل مما يلفت النظر أن ابن تيمية لم يحظ من الباحثين المحدثين إلا بقدر محدود نسبياً من الاهتمام^(٢)؛ وإنما هو أمر لافت للنظر بسبب ما تهيأ لنا من مادة ضخمة عنه، وبسبب ما يمكن اعتداده اهتماماً غير متكافئ أسبغ على مفكرين مسلمين آخرين؛ كالغزالي والحلاج، على سبيل المثال^(٣). ففيما عدا دراسة لاؤوست^(٤) ودراسة أبي زهرة^(٥)، لم يصدر عن ابن تيمية إلا قليل

(1) See Murad, 'Mihan', p. 72; Little, Introduction, p. 96.

ويمكن الوقوف على رواية البرزالي في الحوليات (حوليات البرزالي، وحوليات أولئك المؤرخين الذين عوّلوا عليه؛ كالجزري، واليونيني، وابن كثير... إلخ) وكتب التراجم، وأما رواية الذهبي فهي محفوظة في كتب التراجم فحسب، ولا وجود لها في أي من كتب الحوليات التي أمكنني الرجوع إليها. وبعبارة أخرى يمكن القول: إن أصحاب الحوليات اعتمدوا على البرزالي أو على مؤرخ كالجزري وسّع رواية البرزالي، وأما كتّاب التراجم فيسوقون رواية البرزالي ورواية الذهبي كليهما، وهما روايتان متماثلتان إلى حدّ كبير. ويبدو أن الذيل الذي وضعه الذهبي على حولياته - "تاريخ الإسلام" - يتضمّن أيضاً روايته عن المَحَن، بيد أنني لم أستطع الاطلاع على هذا الذيل، وكذلك فإن كتّاب الحوليات الآخرين لم يستخدموه.

(٢) ينبغي أن نضع ما يشير إليه دونالد ليتل من قلة اهتمام الباحثين المحدثين بابن تيمية في سياقه التاريخي؛ ذلك أن ليتل نشر دراسته هذه سنة (١٩٧٣م)، أي: قبل أربعة عقود ونيّف، جرت في النهر خلالها مياه كثيرة، وزاد الاهتمام بابن تيمية - نشرًا لتراثه ودرسا لأفكاره وتمحيصًا لنظرياته - زيادةً هائلةً، تفوق بما لا يتقارب الاهتمام بغيره من العلماء؛ لأسباب ليس هذا موضع تفصيل القول فيها. (المترجم)

(٣) انظر حول هذه النقطة:

H. Laoust, 'Le Réformisme d'Ibn Taymiyya', Islamic Studies, I, no. 3 (September, 1962), p. 27, and Murad, 'Mihan', pp. iii-vi.

(4) Essai, but also Contribution a une Étude de la Méthodologie Canonique d'Ibn Tay-miyya (Cairo: IFAO, 1939), and Le Traité de droit public d'Ibn Taimiya (Beirut: Institut Français de Damas, 1948).

(٥) ابن تيمية: حياته وعصره وأراؤه وفقهه (دار الفكر العربي، ١٩٥٢م).

من المؤلفات^(١)، لا تعدو أن تكون محاولةً لإجمال القول في سيرته وتلخيص فكره. وتُرسی أطروحة الماجستير التي أعدها مؤخرًا الطالب حسن قاسم مراد بجامعة ماكجيل (McGill)، أساسًا لمزيد من البحث في مصادر سيرة ابن تيمية، وتدين هذه الورقة بالفضل لهذه الأطروحة^{(٢)(٣)}.

وأما السؤال التالي فيدور حول ما يذهب إليه هؤلاء المؤرخون بشأن الأسباب التي تكمن وراء الإجراء الذي اتخذته الدولة ضد ابن تيمية. ويسعنا في هذا الطور من البحث أن نوميئ إلى الخطوط العامّة دون خوضٍ في التفاصيل.

تقدّم مصادرُ التاريخ ثلاثة أمطٍ أساسية من التفسير: أحدها: الرواية الرسمية المنصوص عليها صراحةً في المرسوم الذي أصدره السلطان سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م يُعلن فيه إدانة ابن تيمية وأتباعه. وثانيها: يمكن استنتاجه من الاتهامات التي وُجّهت إلى ابن تيمية من جانب خصومه، والتي يوردها المؤرخون أحيانًا على نحو مقتضبٍ ومثير. وأما التفسير الثالث: فهو تحليل المؤرخين، وإن شئت قلت: تأملهم في هذه المسألة. فعلى الرغم من أن المؤرخين المسلمين يكتفون عادةً بتسجيل الأحداث غير حافلين ببيان الأسباب المحرّكة لها، فإن ثمة استثناءً في هذه الحالة؛ إذ يقدّم عددٌ من المؤرخين ما يرقى إلى أن يكون كشفًا. وسأقصد هنا إلى إجمال مضمون هذه الروايات الثلاث، مع التنبيه على تقديري الشخصي لمدى صحتها.

إن المرسوم الذي أصدره الملك الناصر وقرئ على الناس في دمشق وسائر ولايات الدولة المملوكية (الممالك الإسلامية) يُعدُّ وثيقةً تاريخيةً قيّمة؛ ذلك أنه - شأن الرسائل المتبادلة بين السلطان المملوكي وإيلخان المغول - يحدّد المعالم الصّورية للسياسة الدينية التي اتبعتها دولة المماليك. ولما كانت هذه الوثائق قد كُتبت للوفاء بغرضٍ محدّد - خلافًا لكتب النظرية السياسية وفنّ الحُكم - فإنها تقيم الأدلة على كيفية المواءمة - أو عدمها - بين النظرية السياسية وضرورات السياسة. ومبلغُ علمي أن الباحثين لا يكادون يرجعون إلى مثل هذه الوثائق في أي دراسة عن الفكر السياسي الإسلامي.

(١) يذكر مراد (Murad) في "المحن" ("Mihan") ثلاثة مؤلفات تناولت ابن تيمية؛ هي مؤلفات: أبي الحسن علي الندوي، تاريخ الدعوة والعزيمة (Azamgarh: 1907)؛ ومحمد يوسف كوكن عمري، الإمام ابن تيمية (لاهور: ١٩٦٠م)؛ ومحمد بهجت البيطار، حياة شيخ الإسلام ابن تيمية (بيروت: ١٩٦١م).

(2) 'Mihan.'

(٣) تقع أطروحة حسن قاسم مراد في ٢٦٤ صفحة، وعنوانها

"The Mihan of Ibn Taymiya: A Narrative Account Based on a Comparative Analysis of Sources". (المترجم)



ويبدأ هذا المرسومُ بديباجةٍ رسميةٍ تنصُّ على أهمِّ العناصرِ المكوِّنة لعقيدة الإسلام - وهي شهادة أن لا إله إلا الله [٣٢١]، وأن محمداً رسول الله، والعمل بالكتاب والسنة. وأما المتن الرئيس للوثيقة فيبدأ بالنصِّ على أهمية العقائد الشرعية في تحقيق سعادة الإنسان الفرد والدولة. وبعد إقرار هذا المبدأ العام، يشرع المرسومُ في تناول المخالفة التي صدرت عن ابن تيمية، ويحكم بإدانتها على رأيه في المسائل الكلامية المتعلقة بذات الله وصفاته، تأسيساً على أن آراءه ليس لها مستندٌ من أقوال السلف، وأنها تناقض إجماع العلماء والحكَّام، بمن فيهم معاصروه، وأنه استخفَّ بفتاويه عقول العوام. ثم يصفُ المرسومُ الطريقة التي اتبعت في امتحان آراء ابن تيمية وصفاً دقيقاً، لتبيِّن بوضوح أنه لم يُحرم من إجراءات التقاضي، ثم صدر الحكم بسجنه. ثم ينتقل المرسوم في الختام إلى صلب الموضوع، وهو النهي عن اتباع ابن تيمية في شيءٍ من تعاليمه، وإلزام الحنابلة بالرجوع عنها، فإن لم ينتهوا فليس لهم إلا السجن الطويل^(١).

وهكذا فإن إذاعة معتقداتٍ كلامية معيَّنة - من وجهة نظر الدولة ومستشاريها الدينيين - أمرٌ كان من شأنه أن يُعرض نجاة المسلمين [في الآخرة] واستقرار الدولة [في الدنيا] للخطر؛ ولهذا فإن السلطان - بوصفه المدافع عن الدولة - اتخذ إجراءً مناسباً. وإذا كانت هذه الوثيقة تعبر عن المحنة التي تعرض لها ابن تيمية سنة ٧٠٥هـ/١٣٠٥م، فإنها يمكن أن تنطبق بلا ريبٍ على مَحِنَةِ الأخرى (عدا المحنة الأولى)، وأعتقد أنها تُعدُّ تمثيلاً للموقف الرسمي الذي اتخذته السلطاتُ تجاه ابن تيمية حتى النهاية، أي: إلى وفاته. وتقدِّم ترجمة ابن تيمية [في المصادر المختلفة] أدلةً وافرةً على أهمية العقيدة في هذا الجدل؛ فصفحة تلو أخرى تلخِّص المواقف العقائدية التي اتخذها ابن تيمية وتلك التي اعتمدها خصوصاً^(٢).

على أنه من الغريب أن كلَّ هذا الجدل بدأ بمنأى عن شئون الدولة، وهو ما يُفضي إلى إثارة التساؤل حول السبب الذي حدا بالسلطان المملوكي وأمرائه إلى أن يبذلوا هذا الجهد الكبير في مثل هذه المسائل العلمية؛ كمسألة الذات والصفات، ثم بعد ذلك في مسألة وحدة

(١) ابن الدواداري، كنز الدرر، ١٣٩/٩ - ١٤٢؛ وراجع أيضاً: النويري، نهاية الأرب ٣٠/٣٥، ٣٦؛ وجزء من نصِّ المرسوم في: اليونيني، ذيل مرآة الزمان (pt. IV, 48 vo.-49 ro).

(٢) راجع على سبيل المثال: ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٠٨ - ٢٤٨، ٣٣٠ - ٣٦٠؛ مرعي، الكواكب الدرية، ص ١٦٧ - ١٨٣، ١٨٧ - ١٩١، ١٩٢ - ١٩٨.

الوجود، ومسألة الحلف بالطلاق، ومسألة الزيارة^(١). ومن سُبُل تحقيق القول في هذه القضية دراسة النقاشات الجدلية حول هذه المسائل العقديّة [التي اشتجر حولها النزاع]؛ من أجل التحقّق من خطورة آراء ابن تيمية - إن كان ثمة خطورة - في السياق الديني لعصره. وهي سبيل لا أرى سلوكها؛ إذ لم ينتهجها أحدٌ من المؤرخين؛ فالحقُّ أن أحدًا لم يُجازف بالحكم على سُنِّيَّة آراء ابن تيمية إلا بطريق المداورة، أي: عن طريق الدعوى بأن خصومه أصروا دائمًا على تشويه آرائه الاعتقادية. زد على هذا أن مصادر التاريخ تقدّم أدلّة توحى بأن المضمون الحقيقي لآراء ابن تيمية كان ضعيف الصلة بالدولة التي كانت تشفق بالأحرى من الآثار الجانبية لما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ"ظاهرة ابن تيمية".

ويمكن استنتاج بعض هذه الجوانب من الاتهامات التي رُوِّج لها منتقدو ابن تيمية؛ فهي تهیی لنا مستوى آخر من التفسير للإجراء الذي اتخذته الدولة ضده. والحقُّ أن المؤرخين لم يُولوا مثل هذه الاتهامات إلا عنايةً ثانويةً عابرةً؛ ربما لأنهم كانوا متعاطفين مع ابن تيمية تعاطفًا قويًّا. [٣٢٢] ومع هذا، فإن الدلالة التي تضمنتها هذه الاتهامات واضحة، وهي أن ابن تيمية كانت لديه طموحاتٌ سياسية، من شأنها - إذا تُركت بغير رقابة - أن تفضي إلى زعزعة عرش المماليك في مصر والشام. وتورد المصادر مناسبتين على الأقل قُورن فيهما ابنُ تيمية بابن تومرت، مؤسس دولة الموحدين في القرن الثاني عشر الميلادي، الذي أعلن أنه المهدي المنتظر، وطفق يعمل على إسقاط دولة المرابطين في شمال إفريقيا والأندلس^(٢).

بيد أن السياق الذي اكتنف إحدى هاتين الإشارتين يبيّن أن أحد علماء المالكية تعمّد تليفق هذه التهمة، ظانًّا أنها وسيلة مناسبة لإثارة مخاوف الأمراء المماليك من نفوذ ابن تيمية^(٣). وتحت هذا النوع ذاته من الاتهامات تندرج دعوى هذا العالم المالكي نفسه، وهي أن ابن

(١) أي: زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وزيارة قبور الأولياء والصالحين. (المترجم)

(٢) مرعي، الكواكب الدرية، ص ١٧٥-١٧٧؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة ١٥٥/١-١٥٦.

[أقول: أشار مرعي الحنبلي إلى ما رامه بعض خصوم ابن تيمية من تحريض الأمراء المماليك ضده؛ حيث طلب نصر المنبجي من قاضي المالكية ابن مخلوف أن يقول للأمراء: "إن هذا يُخشى على الدولة منه، كما جرى لابن تومرت في بلاد المغرب"، انظر: الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١١٥. وأما ابن حجر فقد أورد اختلاف الناس في أمر ابن تيمية، وكان مما قاله: "... ونسبه قومٌ إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى؛ فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت ويُطريه، فكان ذلك مؤكدًا لطول سجنه"، انظر: الدرر الكامنة ١٥٥/١، ١٥٦ (المترجم)].

(٣) مرعي، الكواكب الدرية، ص ١٧٣.



تيمية أفسد عقول جماعة كبيرة، من جملتهم نائب الشام وأكبر الأمراء بها^(١). وفي موضع آخر ثمة اتهام لابن تيمية بأنه كان يتآمر بالاشتراك مع المغول وطائفة من المماليك والعلماء على نائب دمشق من أجل خلعه، بيد أن هذه التهمة تبين أنها من اختلاق أحد الدراويش [الصوفية] في بلاد الشام^(٢).

فهل خدعت مثل هذه الاتهامات والشائعات - سواء أكانت محض افتراء أم لا - طبقة المماليك وحملتهم على اعتقال ابن تيمية؟ ثمة لقاء رصدته المصادر بين السلطان والشيخ يومئذ إلى أن مثل هذه الاتهامات لم تكن تؤخذ مأخذ الجد، على الأقل من جانب السلطان الملك الناصر، ومن جانب ابن تيمية نفسه قطعاً؛ قال السلطان [الناصر محمد]: "إنني أخبرت أنك قد أطاعك الناس، وأن في نفسك أخذ المُلْك، فلم يكثر به [أي: ابن تيمية]، بل قال له بنفس مطمئنة وقلب ثابت وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: أنا أفعل ذلك؟! والله، إن مُلْكك ومُلْك المغل لا يساوي عندي فُلْسَيْن، فتبسّم السلطان لذلك، وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة: إنك والله لصادق، وإن الذي وشى بك إليّ لكاذب. واستقر له في قلبه من المحبة الدينية ما لولاه لكان قد قُتِكَ به منذ دهرٍ طويل؛ من كثرة ما يُلقى في حقّه من أقاويل الزور والبهتان ..."^(٣).

ومع هذا، فإن اطراح القول بالتأثير السياسي لأفكار ابن تيمية وأعماله بالإضافة إلى الاتهامات الملفقة بشأن طموحاته السياسية يبدو أيضاً أمراً مضملاً؛ إذ ثمة أدلة متوافرة على أن تأثير ابن تيمية في قطاعات عديدة في المجتمع المملوكي كان أمراً معروفاً على نطاق

(١) ابن الدوادري، كنز الدرر ١٤٤/٩؛ اليونيني، ذيل مرآة الزمان (pt. iv, fol. 50 ro).

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ٢٢/١٤.

[قال ابن كثير في تاريخه لأحداث سنة ٧٠٢هـ: "وفي جمادى الأولى وقع بيد نائب السلطنة كتاب مزور، فيه أن الشيخ تقي الدين بن تيمية والقاضي شمس الدين الحريري وجماعة من الأمراء والخواص الذين يباب السلطنة يناصحون التتر ويكاتبونهم، ويريدون تولية قبجق على الشام، وأن الشيخ كمال الدين بن الزمكاني يُعلمهم بأحوال الأمير جمال الدين آقوش الأفرم، وكذلك كمال الدين بن العطار، فلما وقف عليه نائب السلطنة عرف أنه مفتعل، ففحص عن واضعه، فإذا هو فقير [صوفي] كان مجاوراً بالبيت الذي كان إلى جانب محراب الصحابة، يقال له: اليعفوري، وآخر معه يُقال له: أحمد الفناري، وكنا معروفين بالشر والفضول، ووُجد معهما مسودة هذا الكتاب، فتحقق نائب السلطنة ذلك، فعزروا تعزيراً عنيفاً، ثم وُسِّط بعد ذلك في مستهل جمادى الآخرة، وقُطعت يد الكاتب الذي كتب لهما هذا الكتاب، وهو التاج بن المناديلي"، انظر: البداية والنهاية، القاهرة: دار ابن رجب، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ٩٤/١٤، ٩٥. (المترجم)].

Laoust, BEO, vol. IX, pp. 129, 130.

(٣) مرعي، الكواكب الدرية، ١٦٥، ١٦٦.

واسع، ومثار استياء إلى حد بعيد. والحق أن لاؤوست نفسه يؤكّد أن كُتّاب التراجم قاموا بتنقية مؤلفاتهم من "إشارات النشاط السياسي المفرط، وقصروا شخصيته على نزعة التقوى المتمحضة للشئون الدينية"، على الرغم من أنه في الواقع "كان ينبغي أن يُعدّ مصلحًا سياسيًا ومصلحًا دينيًا على السواء"⁽¹⁾.

[٣٢٣] وعلى الرغم من أن النمط الثالث من التفسير الذي ساقه المؤرخون بشأن اعتقال ابن تيمية لا يدعم أطروحة لاؤوست، فإنه يقدم بعض المعلومات عن الدور السياسي الذي نهض به نخبة العلماء المسلمين عمومًا وابن تيمية على وجه الخصوص، من خلال وصف العلاقة والتفاعل بين أمراء المماليك وهذه النخبة. وقد درج المؤرخون جميعًا على تفسير الصراع الشاجر بين ابن تيمية والدولة من جهة الأشخاص لا من جهة التعاليم المذهبية. فعلى الرغم من أن المناقشات الكلامية حظيت بقدر كبير من الاهتمام، فمن الواضح أنها لا تعدو أن تكون تعبيرًا أيديولوجيًا عن نزاعات أكثر جذرية. ولعل أفضل دليل على ذلك ما نجده لدى البرزالي، المراقب المعاصر للأحداث؛ إذ يبيّن لنا في عبارة صريحة لماذا اتفق طائفة من الفقهاء على محاكمة ابن تيمية سنة ٦٩٨ هـ بتهمة التجسيم؛ إذ كان تأثيره القويّ - تبعًا للبرزالي - في نائب الشام الأمير جاغان هو الباعث على إظهار ما كان يضمّره أولئك الفقهاء من حقدٍ وغيره قديمة على ابن تيمية:

"ولم يجدوا مساعًا للكلام فيه؛ لزهده وعدم إقباله على الدنيا، وترك المزاحمة على المناصب، وكثرة علمه وجودة أجوبته وفتاويه، وما يظهر فيها من غزارة العلم وجودة الفهم، فعمدوا إلى الكلام في العقيدة^(٢)؛ لكونهم يرجّحون مذهب المتكلمين في الصفات والقرآن على مذهب السلف، ويعتقدونه الصواب، فأخذوا الجواب الذي كتبه، وعملوا عليه أوراقًا في ردّه، ثم سعوا السعي الشديد إلى القضاة والفقهاء واحدًا واحدًا، وأغروا خواطرهم، وحرّفوا الكلام، وكذبوا الكذب الفاحش، [وجعلوه يقول بالتجسيم....]"^(٣).

هذا ما قصدت إليه، وهو أن خصوم ابن تيمية حين لم يجدوا مطعنا في آرائه الفقهية أو في سلوكه، آثروا تشويه سمعته، ظانين أنهم بذلك يوهنون نفوذه لدى نائب السلطنة،

(1) BEO, IX, 144-5, I62.

(٢) أي: "العقيدة الحموية الكبرى"، وهي فتوى أعدّها ابن تيمية في إجابة سؤالٍ عن طبيعة الصفات الإلهية. وهي محفوظة في مجموع الرسائل الكبرى، ٤١٤/١ - ٤٦٩.

(٣) ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ١٩٩؛ مرعي، الكواكب الدرية، ص ١٧٤.



من خلال استدعاء موقفه الكلامي الذي أظهره في العقيدة؛ لأنهم يخالفونه في قضايا هذه العقيدة من جهة، ولأن هذه المسائل يمكن تحريفها وتشويهها بسهولة من جهةٍ أخرى. وبتعبير آخر، كانت العقيدةُ أيسرَ سبيلٍ لإدانة ابن تيمية في ساحة القضاء، على الرغم من أن خصومه - كما رأينا - لجأوا أيضًا إلى ترويج شائعاتٍ عن أهدافه السياسية بوصفها أمرًا ماديًا ملموسًا يمكن أن يُقدِّره أمراء المماليك. فَمَنْ هم أولئك الخصوم؟

يتضح - في هذا المثال خاصةً - أنهم كانوا طائفةً من علماء الشام الذين أكلت الغيرةُ قلوبهم؛ لما كان يحظى به ابن تيمية من هيبةٍ ومكانةٍ لدى الأمير المملوكي الكبير في بلاد الشام. وثمة أمثلةٌ أخرى صرَّح فيها المؤرخون بتسمية خصومه سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات. وأما فيما يتصل بمجموعات أو فئات خصومه، فيحدِّد ابن كثير الفقهاء الذين يقرُّ أنهم كانوا يغارون من مكانة ابن تيمية وتقواه^(١).

وقد خصَّ اليونيني بالذكر [من خصوم ابن تيمية] الشافعية، وهم الخصوم التقليديون للحنابلة، [٣٢٤] وأصحاب المذهب المهيمن على مصر والشام^(٢). غير أن هذا الاتهام يتسع نطاقه في مواضع أخرى؛ فيشير الذهبيُّ إلى طائفة من علماء مصر والشام^(٣)، في حين يؤكِّد ابن حجر أن كافة القضاة والشيوخ والفقراء والعلماء وعامة الناس في مصر كانوا - عمليًا - معارضين لابن تيمية^(٤). ويشير مرعي [بن يوسف الكرمي الحنبلي] في فقرة يشوبها الغموضُ بكتابه "الكواكب الدرية" إلى وشاية ملوك جند كاشخان، الذين لم أستطع تحديدهم^(٥). وأخيرًا، عزا ابن تيمية نفسهُ محنتهُ إلى "طائفة الجهمية (ولعله كان يقصد المعتزلة)، والاتحادية، والرافضة، وغيرهم ممن كانوا يضمرون الحقد عليه"^(٦). وليس من المستغرب أن تناصب هذه الطوائفُ ابن تيمية العداة؛ إذ تضمَّنت مؤلفاتهُ فصولًا جدليةً

(١) البداية والنهاية ٣٧/١٤.

Laoust, BEO, IX, 136.

(٢) ذيل مرآة الزمان، ج ٤، ورقة ٥٠.

(٣) ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ١١٧.

(٤) ابن حجر، الدرر الكامنة ١٤٧/١.

(٥) الكواكب الدرية، ص ١٦٥.

[أقول: أصاب المؤلِّف في نعت عبارة مرعي الحنبلي بالغموض، فهي غير مفهومة في ذاتها ولا في سياقها، وهذا نصُّها: "ولقد ناقشتُ ملوك جنكسخان عليه [أي: ابن تيمية]، ووجهت دسائس رسلها إليه"، انظر: الكواكب الدرية، ص ٩٨. (المترجم)].

(٦) ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

عارض بها كثيراً من أصحاب هذه النحل. على أنه سيكون من العسير أن نثبت أن هذه الطوائف - ربما باستثناء الصوفية - كانت تشكّل حائطاً مُصمّماً من المعارضة؛ لأنه استقطب طائفةً من أنصاره من بعض هذه الفئات نفسها التي جرى تصنيفها على أنها فئاتٌ معاديةٌ له؛ فعلى سبيل المثال، يقرّر الذهبي أن الشيخ كان له أتباعٌ من العلماء وفُضلاء الجند والأمراء، والتجار والكبراء، وأن العامة جميعاً كانوا يحبونه؛ لأنه كان يدافع عن مصالحهم بلسانه وقلمه، آناء الليل وأطراف النهار^(١).

وأما الأفراد الذين جرت المصادرُ على تسميتهم خصوصاً لابن تيمية، فإن معالجتهم أقلُّ إرباكاً. ففيما يتصل بمحتته سنة ٧٠٥هـ/١٢٠٥م، أنحى المؤرخون الشوام باللائمة على طائفة من العلماء المصريين من ذوي الروابط الوثيقة بالحكومة المملوكية، واتفقوا جميعاً على أن الشخصيات المحورية آنذاك كانت تتمثّل في الشيخ نصر المنبجي (ت ٧١٩هـ)، الذي تولّى مشيخة إحدى الزوايا بباب النصر في القاهرة، وابن مخلوف قاضي قضاة المالكية (ت ٧١٨هـ)^(٢). وتضيف بعض المصادر - مقتفيةً أثر البرزالي - إلى هذين العالمين الشيخ شمس الدين القروي، وهو أحد علماء المالكية أيضاً^(٣). وأخيراً يُسند النويري - ممثلاً رأي [علماء] مصر - دوراً مهماً إلى الفقيه الشافعي شمس الدين بن عدلان، الذي اتحد مع ابن مخلوف ضد الشيخ^(٤). وقد أثارت فتوى ابن تيمية في المسائل الحنبلية القديمة، كخلق القرآن والاستواء، حفيظة ابن عدلان، تَبَعًا لما ذكره النويري^(٥). وتلقى نصر المنبجي - من جهة أخرى - رسالةً من ابن تيمية (لا تزال محفوظة)، يُنكر فيها مذهب شيخه الصوفي، ابن عربي. [٣٢٥] ولما كان

(١) السابق؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ص ٨٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: البرزالي، المقتفي، ج ٢، ورقة ٩٧؛ اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج ٤، ورقة ٥٠؛ ابن الدوادري، كنز الدرر ١١/١٤٣، ١٤٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٣٧/١٤؛ ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٠٤؛ مرعي [الكرمي الحنبلي]، الكواكب الدرية، ص ١٧٥؛ ابن حجر، الدرر الكامنة ١/١٤٧. وللوقوف على مناقشة كاملة للمعارضة التي أبدتها نصر المنبجي لابن تيمية، انظر أيضاً:

'Victor Danner, 'Ibn 'Ata' Allah: A Sufi of Mamluk Egypt' (أطروحة غير منشورة بجامعة هارفارد ١٩٧٠)، pp. 214-23.

وهذه الأطروحة مفيدة أيضاً؛ لأنها تناقش القضايا الكلامية والآثار السياسية التي تنطوي عليها المحن التي تعرض لها ابن تيمية.

(٣) ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٠٤.

(٤) نهاية الأرب ٣٠/٢٩-٣٣.

(٥) السابق.



نصر المنبجي صديقًا مقربًا ومُرشدًا روحياً للأمير بيبرس الجاشنكير - الذي كان يشغل آنذاك وظيفة الأستادار^(١)، ثم تولى السلطنة فيما بعد (٧٠٩-١٣٠٩م) - فقد كان ينعم بنفوذ كبير في الدولة، ولا ريب أن استدعاء ابن تيمية إلى القاهرة لمحاكمته واعتقاله كان بأثر من هذا النفوذ^(٢). ومهما يكن من شيء، فقد استُخدم ابن تيمية منذ البداية في الصراع الدائر بين بيبرس الجاشنكير ومنافسه الرئيس في الهيراركية المملوكية^(٣)، وهو الأمير سلار الذي نهض - على نحو ما رأينا - بدور مؤثّر في إطلاق سراح ابن تيمية من السجن^(٤). ويمكن الوقوف على ما يعزّز صحة هذا التفسير فيما وقع بعد ذلك؛ إذ بمجرد خلع بيبرس الجاشنكير من السلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، حاول الملك الناصر أن يتخذ ابن تيمية أداةً فعالةً في معاقبة فئة العلماء الذين أقروا بشرعية سلطنة بيبرس، بيد أن ابن تيمية رفض مؤازرة السلطان [الملك الناصر فيما كان يسعى إليه من التنكيل بالعلماء]، بل إنه أوصى بالصفح عن خصومهما المشتركين [من العلماء]^(٥). وهذا أيضًا - فيما يبدو - تنفيذٌ مُقنَعٌ لما تردّد عن المرامي السياسية لابن تيمية.

والحقُّ أنني لم أولِ أيًّا من هذه الأنماط الثلاثة من التفسير التي سيقّت لبيان الإشكاليات التي يمكن الوقوف عليها في المصادر بشأن ابن تيمية= اعتبارًا تامًّا ألبتة، غير أنني أرجو أن أكون قد وُقِّعت في إيراد ما يكفي من الإشارات المرجعية إلى نوع المادة التي ينبغي العملُ عليها، مؤملاً أيضًا أن أكون قد قدّمتُ ما يكفي من إجابات - مؤقتة على الأقل - على السؤال الذي أثارته في مفتتح هذه الورقة.

وعلى الرغم من أن هذه الأنماط الثلاثة من التفسير تختلف في مضمونها، فثمة عنصران يجمعان بينها؛ فهذه التفسيرات الثلاثة تشير - بصورة أو بأخرى - إلى معتقدات ابن تيمية

(١) الأستادار: لفظة فارسية مركبة، تعني الأمير الذي يتولى شئون مسكن السلطان، وتدبير مصروفاته. انظر: محمد قنديل البقلي، *مصطلحات صبح الأعشى*، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤، ص ٢٨. (المترجم)

(٢) انظر: الحاشية رقم (٧)، ص ٣٢٤. [وتقابلها الحاشية رقم (٤)، ص ٣٣، من الترجمة. (المترجم)].

(٣) يُقصد بالهيراركية هنا ذلك التنظيم الهرمي الصارم الذي قامت عليه دولة المماليك. ومن المعلوم أن النظام المملوكي كان نظامًا قائمًا على الرق في المقام الأول، وكان المنتمون إليه يخضعون عند الترقى والتدرج في مراتب الإمارة المختلفة لتسلسل دقيق وقواعد صارمة هي التي تُسمى في الاصطلاح الحديث بـ"الهيراركية أو الهرمية العسكرية" (military Hierarchy) (المترجم).

(٤) ابن الدواداري، *كنز الدرر* ١٤٦/٩؛ ابن كثير، *البداية والنهاية* ٤٢/١٤-٤٣؛ ابن عبد الهادي، *العقود الدرية*، ص ٢٥١-٢٥٣؛ مرعي الكرمي الحنبلي، *الكواكب الدرية*، ص ١٧٨؛ المقريزي، *السلوك* ٣٠/٢.

(٥) ابن عبد الهادي، *العقود الدرية*، ص ٢٧٩-٢٨٢؛ ابن كثير، *البداية والنهاية* ٥٣/١٤، ٥٤؛ مرعي الكرمي الحنبلي، *الكواكب الدرية*، ص ١٨٢، ١٨٣.

الدينية وأثره السياسي؛ في حين يكمن الفارق بينها في بناء كل تفسير وما يُبرزه من هذا الجانب أو ذاك [أي: الجانب الديني أو الجانب السياسي]. ومن الواضح - فيما أحسب - أن ابن تيمية لم يكن يهدف إلى إحداث تغيير في رئاسة الدولة، ومن المحقق أنه لم يتورط في شيء من ذلك، بيد أنه في ظل الاضطراب السياسي الذي خيم على عصره - حيث عُزل الملك الناصر مرتين - فإن حقيقة أنه كان صاحب حظوة لدى أمراء الشام، وأنه أثار حماسة العوام = لا بُدَّ أنها حَمَلَتْ حُكَّام مصر على إعادة النظر في موقفهم منه، ولا سيما حين تناهت إلى أسماعهم شكاوى بشأنه رفعها إليهم مستشاروهم الدينيون. وليس من العسير أن نفهم الحسد والغيرة التي أكلت قلوب أقرانه من العلماء. ولم يقتصر الأمر على تحركه في عصبه قوية وتأثيره في قادة الدولة، ولكن آراءه كانت تُلمس على نطاق واسع وجرى التعبير عنها بقوة. زد على هذا شخصيته الجريئة، وانتسابه إلى المذهب الحنبلي، ذي الطبيعة المناضلة تقليدياً والحذرة في معارضتها لعلم الكلام القائم على النظر العقلي (speculative theology)، ويمسي بغض العلماء الآخرين أمراً يمكن تفسيره، خاصة إذا وسعنا أن نفترض أنه كان في هذا الوقت حركة إلى التوفيق بين صفوف الفقهاء بوصفها أداة تُعزِّز مكانتهم في الدولة^(١).

[٣٢٦] وعلى الرغم من أننا لسنا بحاجة إلى موافقة فاطمة صديق على أن "المعلمين الدينيين، والفقهاء، والمقرئين، والمحدثين، والقضاة... إلخ أصبحوا يشكِّلون شيئاً فشيئاً النواة السياسية للدولة"، إلى درجة أن "الدولة الثيوقراطية قد ترسخت أركانها بحلول عصر المقرئين فيما يظهر"^(٢)، فلا يزال ثمة احتمال مفاده أن اعتراف الظاهر بيبس بالمذاهب الأربعة قد زاد سطوة المذاهب حتى أضحت كتلةً [سياسيةً] في الدولة، وجعل من النافع لها أن تعمل على تسوية ما بينها من المنافسات والتوترات.

وثمة استنتاج آخر تُوحى به المادة [التاريخية]، ألا وهو أن السلطات [المملوكية] بدت منقسمة على نحو لافت للنظر تجاه ابن تيمية، وينبئ تكرار استجوابه وإطلاق سراحه ثم إعادته إلى السجن = عن تردُّد المماليك والعلماء في الارتياح منه. ومما يشير إلى ذلك أيضاً عدم وجود قيود صارمة عليه وهو في السجن؛ إذ بدا قادراً في العادة على أن يستقبل زائرين

(١) وخير دليل على ذلك المحاولة التي بذلها مختلف العلماء لإقناع ابن تيمية بأن ينص على أن معتقداته موافقة لمعتقدات واحد من المذاهب الأربعة، أي مذهب كان. ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(2) Baybars I of Egypt (Oxford University Press, 1956), p. 18.



دون قيد، وكان من زائريه الأمرء وأعيانُ الناس^(١)، على الرغم من تقليص حرите في الاتصال بالآخرين في أثناء سجنه الأخير، إلى درجة أنه حُرِم من الكتب ومواد الكتابة^(٢).

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن ابن تيمية نفسه عرض - في مناسبةٍ واحدةٍ على الأقل - أن يُسجن إذا كان في سجنه مصلحةً، ولعله كان يعني المصلحة العامة^(٣). وأودُّ أن أشير - دون السعي إلى البرهنة على هذه النقطة - إلى أنه إذا كان كثيرٌ من الأطراف المعنية - ومنهم ابن تيمية - يقررون بصدق ما يدين به، وربما حتى بصحة آرائه وفضائل غاياته، فقد أدركوا أنه كان مهيباً [للعامّة] ومُفسِداً للنظام والاستقرار؛ ولهذا يحسن أن تضعه الدولة تحت رقابتها. ومع هذا، فإن عدم اتخاذ إجراء ضده أكثر حزمًا أمرٌ جديرٌ بالنظر أيضًا.

وفي الختام، ينبغي أن أقرّر أن هذه التفسيرات الثلاثة لا تقدّم لنا - مجتمعةً أو فرادى - إجابةً كاملةً عن السؤال المتعلّق بالسبب الذي دفع الحكومة المملوكية إلى اضطهاد ابن تيمية، كما ينبغي التنبيه على أهم السبل الواعدة لإجراء مزيدٍ من البحوث. فالحاصلُ أيُّ أومأت - فيما أحسب - إلى معظم العناصر المهمة، وأعني بها: القدرة السياسية للعلماء بوصفهم مستشارين للأمرء المماليك، والتنافس بينهم على تولي هذه المهمة، والميل إلى التجانس المذهبي بوصفه أداةً تُسهّم في زيادة سلطتهم، والقوة المتنامية للطرق الصوفية، والشعبية التي كان ابن تيمية يُنعم بها بين العامة. ومن الضروري تحديدُ هذه العناصر والدمجُ بينها دمجًا دقيقًا.

ونحتاج على وجه الخصوص إلى دراسة العلاقات - السياسية والمهنية والاجتماعية - بين الأفراد الذين ذهبت المصادرُ إلى أنهم أطرافٌ مشاركةٌ [في الأحداث]، يحدونا الأملُ في إمكانية إنشاء نوع من التنميط، وهو ما يستلزم التنقيب في كتب التراجم؛ بحثًا عن المعلومات التي تصنّف أنواعًا معينةً من السلوك في المحن وفقًا لأمط الناس. وقد كان ثمة محاولةٌ أوليةٌ للقيام بذلك لم تُؤت أكلها، وهو ما يرجع في الغالب إلى طبيعة الكتابات الإسلامية في باب التراجم؛ ذلك أننا لا نقف [في هذه الكتابات] إلا على النزر اليسير مما يمكن أن يساعدنا في فهم الشخصيات المعقّدة التي كان لها دورٌ في مأساة ابن تيمية، اللهم إلا بعض الملاحظات المتعلّقة بتحديد الإسهام الإيجابي لشخص ما في المجتمع الإسلامي،

(١) ابن عبد الهادي، العقود الدرية، ص ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨٣.

(٢) السابق، ص ٣٦٣، ٣٦٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية ١٤/١٣٤.

(٣) مرعي، الكواكب الدرية، ص ١٨١.

علاوة على ما أثار خيال كاتب التراجم من حكايات قليلة ورد ذكرها عرضاً. فأولئك الذين يبدو أنهم هم الأشرار في سياق الروايات السردية للمحن يظهرون غالباً عند التأريخ لهم في باب الوفيات بوصفهم - وعلى نحو نمطي - رجال دولة وصوفية وعلماء، وكلهم رجالاً أتقياء. ولهذا فإن إجراء تنميط ذي دلالة من حيث الانتماء الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني يبدو أمراً عصياً. ورغم ذلك، فإنه لا سبيل إلى فهم القضايا التي تكمن وراء المحن فهماً تاماً - إن كان ثمة فهم تام - إلا من خلال إعادة بناء جادة للأحداث والشخصيات التي شاركت في هذه المحن، دون نبذ احتمال أن يكون المؤرخون مخطئين في إنكار أن التحيزات المذهبية كانت هي العامل الرئيس.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS